

الوقائع

عضو المجلس الوطني الاستشاري

ارسل اليكم نص الرسالة التي بعث بها الي رئيس مجلس النواب الايراني دولة السيد عبد الله رياضي جوابا على رسالتي التي سلطتها الي سعادة السفير الايراني بعمان لرفعها الي صاحب الجلالة الاميراطور محمد رضا بهلوي شاهنشاه ايران المعظم تعبيرا عن شكر المجلس الوطني الاستشاري وتقديره لموقف جلالته الاميراطور وبلده الشقيق لمساندته ودعمه للقوات المسلحة الاردنية في مجالات التسليح والتدريب والاسكان والمؤسسات الصحية والانسانية التابعة للجيش الايراني .

رجاء الاحاطة علما ببخوبتها .
واقبلوا مائق الاحترام ،

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد السوزي

التاريخ : ٢٨ / ٢ / ٢٥٣٧
١٩ / تموز / ١٩٧٨

دولة السيد احمد السوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

اطلعت على ما جاء في الكتاب المرقم ١٢٠ / ١٤ / ١٥ والخروج ١٧٨ / ٦ / ١٥ والذي وصلني من طريق سعادة سفير جلالته الشاهنشاه اريا مهر لدى البلاط الملكي الهاشمي وأن الاحاسيس الاخوية الصادقة التي ابديت من قبل اعضاء المجلس الكريم ودولتكم قد رفعتني الى مقام جلالة الشاهنشاه اريا مهر وقد اهرق جلالتهم مسن اوتياهم لهذه الاحاسيس الاخوية .

وان ما جاء في رسالتكم الكريمة انما يدل على اعيق معاني المحبة والاخوة القائمة بين العاملين العظيمين وهي مظهر من مظاهر الروابط الدينية والثقافة الاسلامية العريقة التي تربط بها الشعبين منذ اربعة عشر قرنا تحت راية التعاليم الاسلامية .

ومن البديهي في عالمنا المتوتر ان لم يكن مثل لهذه الاخوة العميقة والصداقة المتينة فهو على الاقل قليل المثل وان ضرورة التنسيق والاقتصادي وكذلك المواجهة مع الحوادث التي تكن لنا من كل جانب هو امر طبيعي الذي يرمي اليه العاملان المعظمان ومن البديهي ان من واجبا نحن نواب المجلس الانتداء باهداف الملكن السامية كذلك يجب ان لا نقصر في دعم ويسط مثل هذا التعاون الذي يحل في طياتهم

تشديد وتوطيد الاخوة بين الشعبين .

وفي الختام ارجو منكم ابلاغ تحيات اعضاء مجلس النواب الايراني وتحياتي الاخوية لاعضاء المجلس الكريم مقرونة باحسن الامنيات القلبية لصحة وسعادة جلالة الملك الحسين المعظم والمائلة الهاشمية النبيلة والتقدم والازدهار المستر لشعب الاردن الشقيق واعضاء المجلس الوطني الاستشاري الاردني وكذلك تقبلوا مائق تحياتي ومياني القلبية لصحة وسعادة دولتكم .

مع تجديد الشكر
رئيس مجلس النواب الايراني
عبد الله رياضي



مجلس النواب الأردني

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة السابعة عشرة

المعقودة يوم الاثنين ١٠ رمضان ١٣٩٨ هـ الموافق ١٤ / ٨ / ١٩٧٨ م

(الجلد ١)

(العدد ١٧)

تحت إشراف

صفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٣

٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات

٣

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العضو الدكتور موفق الفواز

٤

ب - طلب معلرة مقدم من سعادة العضو السيد حماد المعايطة

٤

ج - طلب معلرة مقدم من سعادة العضو جهمه حماد

٤

د - طلب معلرة مقدم من سعادة العضو سالم بن نجاد

موافقة

هذا من الأصل

- ٣ - الاقتراحات الواردة
- أ - الاقتراح رقم (٤) المؤرخ في ١٢/٦/١٩٧٨ المقدم من معادة السيد محمود الشريف بموضوع تزايد نسبة الانحراف الاخلاقي والجريمة
- ب - الاقتراح رقم (٥) المؤرخ في ١٧/٨/١٩٧٨ المقدم من معادة السيد سليمان اريتمه حول وضع تشريع تنظيم الاعراف والعبادات العشائرية فيما يتعلق بالقتل بانواعه . تحتل العرض . الخ .
- ٤ - استكمال البحث بقرارات اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية واللجنة الاجتماعية والتربية بشأن مشروع قانون الفئان الاجتماعي لسنة ١٩٧٨ ابتداءً من المسادة (٥٦) من المشروع
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

١٦

٤٩

اسماء الاعضاء الاجتهاد الاجتهاد الاجتهاد

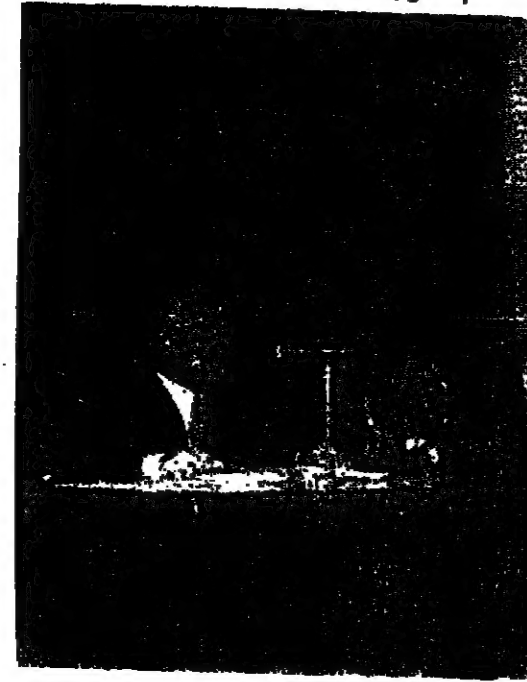
المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٤/٨/١٩٧٨ برئاسة دولة السيد احمد السوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون ونقيب من الاعضاء باجازة سعادة الدكتور موفق الفواز ونقيب من الاعضاء معتبرا السادة حماد المعايطة ، جمعة حباد ، وسالم بن نجاد وحضر من الحكومة

- ١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء وزير الدفاع والخارجية .
- ٢ - معالي السيد غلب بركات وزير السياحة والاثار .
- ٣ - معالي السيد كامل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمقتضات الاسمية .
- ٤ - معالي السيد سليمان مرار وزير الداخلية .
- ٥ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصت والصحة بالوكالة .
- ٦ - سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب .
- ٧ - معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة .
- ٨ - معالي السيد محمد الدباس وزير المالية .
- ٩ - معالي المهندس علي السحيبات وزير النقل .

افتتاح الجلسة
دولة رئيس المجلس
بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني
اعلن افتتاح الجلسة
جدول الاعمال



السيد الامين العام
(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة
الجميع :

نوافق عليه ونعني الامين العام من تلاوته
(٢) تلاوة الاجازات والاعتقادات
السيد الامين العام

١ - طلب اجازة لمدة اسبوع مقدم من سعادة العضو الدكتور موفق الفواز
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري ارجو التكرم بالموافقة على منح اجازة لمدة اسبوع واحد اعتبارا من ١٤/٨/١٩٧٨ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
الدكتور موفق الفواز

تليت هذه الاجازة ووفق عليها بالجلسة السابقة
مثرة .

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟
الجميع :
موافقون .

هكذا من الاصل

ب -
السيد الامين العام
طلب معذرة مقدم من سعادة العضو السيد
جماد المعايطة
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
تحية واحتراما وبعد ،
اعتذر عن حضور جلسة اليوم بسبب سفري
الى الخارج .
١٩٧٨/٨/١٤
عضو المجلس
جماد المعايطة
ووفق على قبول اعتذاره بالجلسة السابعة
عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٤
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟
الجبب :
موافقون .
ج -
السيد الامين العام
طلب معذرة مقدم من سعادة العضو جمعة
جماد
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
الامخمس .

ارجو قبول معذرتي عن حضور الجلسة
بسبب وجودي في مستشفى المدينة الطبية
للمعالجة
واقبلوا فائق الاحترام .
عضو المجلس
جمعة جماد
ووفق على قبول المعذرة بالجلسة السابعة عشرة
المنعقدة في ١٩٧٨/٨/١٤
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على طلب المعذرة
المقدمة من سعادة العضو .
الجبب :
موافقون .
د -
السيد الامين العام
برقية معذرة مقدم من سعادة العضو السيد
سالم بن انجاد
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
لاسباب اضطرارية اعتذر عن الحضور
للجلسة المقررة في ١٩٧٨/٨/١٤ لذلك يرجى المعذرة
سالم التجادات الغوييرة
وردت بعد الجلسة يعتبر معذرا



حفرة صاحبة السمو الملكي الاميرة بنسبه المعظمة تحضر بجانبها بن جلسة المجلس

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على معذرة العضو ؟
الجبب :
موافقون .

٢ -

(٢) الاقتراحات الواردة

السيد الامين العام

١ - الاقتراح رقم (٤) المؤرخ في ٧٨/٦/١٢
المقدم من سعادة السيد محمود الشريف لموضوع
تزايد نسبة الانحراف الاخلاقي والجريمة .

اقتراح رقم (٤)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
تحية طيبة واحتراما وبعد ،

نظرا لتزايد نسبة الانحراف الاخلاقي
والجريمة بين بعض الشباب في السنوات الاخيرة
بصورة أصبحت تثير القلق على مستقبل الناشئة
في بلدنا ارجو ان اقترح ان تتولى (اللجنة
الاجتماعية والتربوية) في المجلس الوطني
الاستشاري الموقر تدارس هذه الظاهرة وجميع
المعلومات حولها والاستماع الى شهادات رجال
الدين والتربية ووزيري الثقافة والشباب والاعلام
والمسؤولين في دوائر الامن ونماذج مختارة من
الشباب انفسهم لوصول الى اسباب تفشي
الجريمة والاستهتار بالقيم الاخلاقية عند بعض
الشباب بقصد اقتراح الحلول الممكنة لهذه
الامراض قبل تفشيها للحكومة الموقرة ربما على
شكل مشاريع وقوانين او اجراءات من قبيل
المجلس الموقر .

اكون ممتنا لو تكرمت بادراج هذا الاقتراح
في جدول الاعمال وعرضه على المجلس لمناقشته
حتى اذا حصل على الموافقة احيل للجنة الاجتماعية
والتربوية للتحقيق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

محمود الشريف

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة
الاجتماعية .
المجلس
موافقون .

ب -

السيد الامين العام

الاقتراح رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٨/٨/٧
المقدم من سعادة السيد سليمان اريية حول
وضع تشريع تنظيم الاعراف والمعدات العشائرية
فيما يتعلق بالقتل بانواعه وهناك العرض . الخ
اقتراح رقم - ٥ - موضوع بدل قانون العشائر
مقدم من السيد سليمان اريية

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
تعلّمون دولتكم ان قوانين العشائر قد ألغيت
دون وضع نظام أو قانون بديل عنها وتحديث
مشاكل بين المواطنين من حوادث صدم وتدهور
وقتل ميّدا هتك العرض بالقوة ولكن تنظيم
العلاقة ما بين المواطنين وحفاظا على حالة
الامن وكثرة الحوادث التي تجري يوميا فانني
ارجو دولتكم بتحويل اقتراحي هذا للحكومة
وتوزيعه على المجلس الكريم لدراسته كي تتكّن
من حل مشكلة تحدث يوميا وهي شغلنا الشاغل
لذا اهل ان ينال اقتراحي دعم دولتك موارى ان
تقوم الحكومة بوضع قانون لا يتعارض مع
قانون العقوبات تحدد فيه قيمة الدية حسب
نوعية الجرم .

١ - حد اعلى للدية بحالة القتل العمد .
٢ - حد ادنى للدية في حالة القتل من غير
قصص .

٣ - وضع قانون يتعلق في معالجة هتك العرض
٤ - مدى المعطوة والجلوة وجعلها باقرب للناس
للجرم او الجاني .

ان هذه المعدات العشائرية السبعة
هي حائز قوي للحد من الجرائم وتبادل الاحترام
والحبة بين الناس وترك هذه الامور بدون نظام
مما يزيد في عدد الاشخاص الجشعين الذين
يستغلون الناس باسم اصلاح ذات البين
المخاصمين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
العضو سليمان اريية

هكذا من الاصل

دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة القانونية لان المحامين هم اكثر الناس يعمتون هذه المشكلة ولا مانع ان تنظر اللجان.

عبد الله بك .

السيد عبد الله الزيملاوي

. . هناك اربع نقاط واحد بحد ادنى للدية وواحد بحد اعلى للدية والثالث وضع قانون يتعلق بهتك العرض والرابع العلوقة وما الى ذلك انا ارى مبدئيا ودون احالته الى اللجنة القانونية اسقاط النقطة ثالثة واربعة للأسباب التالية :

وضع قانون يتعلق بمعالجة هتك العرض، هتك العرض يعالج بقانون العقوبات ولا سبيل لوضع قوانين اخرى الا اذا كنا نريد ان نعدل قانون العقوبات .

ولا ادري اذا كان الامر بحاجة الى اي شيء من هذا التعديل الان . العلوقة والجاهة وما اليها ايضا في رأي هذه تتعلق بامور من الصعب تقنينها . بالمعنى التطور الاجتماعي يتحقق عن طريق آخر ، من هنا فانني ارجو من الاخ سليمان باشا ان يوافقتني على ان نكتفي بايجاد سيطرة سواء كانت قانونية او ادارية لتحديد الحد الاعلى والادنى للدية اما غير ذلك فهو منظم بالقوانين القائمة .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

دولة رئيس المجلس

احمد بك .

السيد احمد الطراونة

من ناحية وضع القوانين . انها بالنسبة لهذا الموضوع هناك تقاليد يجب مراعاتها في مثل هذه القضايا . يمكن ان يوضع لها ترتيب اداري يخفف من بعض هذه التقاليد التي لم تعد تناسب مع الاوضاع الحاضرة . ولكنها بالنسبة الوقت تحفظ لهذه التقاليد بعض الفوائد المتوخاة منها ، هناك مشاكل كثيرة يصعب حتى على الحكومة ان تعالجها ولكن هذه التقاليد تعالجها اكثر مما تعالجها السلطات فيمكن اخذ هذا الاقتراح ووضع سيطرة وسط لحل بأنه لا ضرورة لوضع

قانون لمثل هذه المواضع انما يمكن ان نوحدها التقاليد والاعراف السائدة في البلد وان نوحدها لانه في كل محافظة وفي كل بلد تختلف عن بلد آخر . ماذا وحنناها وخففناها واخذنا المفيد منها يمكن ان نصل الى نتيجة .

دولة رئيس المجلس

نحن في المجلس نريد لجنة متخصصة على بلورة -

وصفي بك

السيد وصفي مريزا

يا سيدي قانون العشائر هو لحد الان حسنة في السابق اكثر من سيئاته ولكن السيئات الان بدأت تغلظ على الحسنة طلب الدية عند كثير من الناس وفي بعض الاحيان يطلبون خمسة الف وعشرة الف وخمسة عشر الف في بعض الاحيان ، هذا موضوع من الضروري الحد منه لوضع قانون او وضع تشريع . اما لا يجوز ان تشل كل قانون العشائر ونعتبره بأنه غير مفيد للمجتمع ، القانون هذا مفيد للمجتمع لاسباب عديدة . وفي كثير من الاحوال كان القانون وعاداته يساعد الحكومة في مواجهة المشاكل الموجودة والتي تقع مع المواطن . لذلك المطلوب هو وضع تشريع للحد من السيئات لا من الحسنة .

دولة رئيس المجلس

شكرا - الواقع نحن ليس في صدد مناقشة هذا الموضوع نحن في صدد اقتراح نريد ان نحيله الى لجنة تساعد المجلس على بلورة الانكار وتحديدها .

علي بك .

السيد علي البشير

من خلال خدمتي كحاكم اداري اعتقد ان لهذا الموضوع اهمية كبيرة وهذه في الواقع مشاكل يومية تطرح في كل قرية وفي كل مدينة حتى وفي جميع أنحاء الأردن ، ومطلبها ما قال وصفي باشا وقد كانت مثل هذه الامور تحل من قبل العشائر وكانت هي برأيي دمج الى الدولة بالنسبة للامور المدنية . ويرايي المتواضع ايضا

الى حل وسط لكي تبارس هذه القوانين وهذه العادات الاجابية ضمن شيء مقبول ومحدد وله ضوابط وان لا تتعارض مع القوانين الاجتماعية والمظهر الاجتماعي الصحيح لهذا البلد .

دولة رئيس المجلس

شكرا

الحاج بدير

السيد محمد علي بدير

سيدي اولا اعتقد اننا دخلنا في تفاصيل الموضوع كثيرا واعتقد ان نحيله الى اللجان القضائية والاجتماعية ليرى رأيهم ثم نناقش قرار اللجنة .

ومن خلال ايضا خدمتي ومن خلال القضايا التي مارستها ان بعض الامور والعادات العشائرية تساعد وتحافظ على حفظ الامن . وعلى سبيل المثال اقول ان هناك في مدينة قتل فيها اثنان وانا كنت محافظ في ذلك الوقت لم يتطلب مني الا قسم قليل من رجال الشرطة ، ثم وضعناها في وجه شخص معين وانتهى هذا الموضوع . انا يقول وبايد الاستاذ عبد الله على اساس انه لا يوضع قانون الى الحد الاعلى للدية او الحد الادنى لانه هناك الدية في الشريعة الاسلامية هي ٣٣٠ او يمكن ابدالها في قيمة النقد الحالية كذلك الامر لا يجوز ان نضع قانون لمثل هذه



دولة رئيس المجلس

هناك اقتراح -

عبد الله بك

السيد عبد الله الزيملاوي

الاحالة الى اللجنة ثاني بعد اقرار مبدأ ان يقبل المجلس الفكرة التي ينطوي عليها الاقتراح او ان لا تصلها .

الامور ويراي المتواضع ان نضع تعليمات لانه يمكن للقانون ان يتعارض مع قانون الجـزاء او القوانين المدنية وسبق في هذا المصدر ان بحث هذا الموضوع بمصلا ، وبحث ايضا في الديوان الملكي وكان هناك تعليمات واقتراحات محددة والان هذه الاقتراحات موجودة في وزارة الداخلية ويمكن من خلال اللجنة القانونية واللجنة الاجتماعية اضافة هذه الاقتراحات والتوصل

هكذا من المصلح

المنافسات قبل الاحالة للجنة مبدية في توجيه اللجنة استئناسا بوجه نظر المجلس تجاه المبدأ. ان ما يعنيني هو ان تدرك ان هذا الامر يتعلق بالتطور الاجتماعي في هذا البلد ، بل ويتعلق بالتطور الاجتماعي في كل بلد عربي . ان الاصرار تحت اي شعارات او اي خطابات على ان الإبقاء على قوانين ونظم خاصة بالعشائر تجعل منهم مجتمعا منفصلا عن المجتمع في البلد امر خاطيء في المبدأ . ولذلك واننا لا نقول ان الاقتراح المقدم يدعوا الى ذلك اننا لم اقل هذا - لكنني اقرر مبادئنا - قانون العشائر الذي . بعد دراسات اشترك فيها شباب مثقف واع من أبناء العشائر واشترك فيها وزراء من أبناء العشائر وكان رأيهم ربما حاسما للاخذ بهذا الاتجاه وهو اتجاه سليم وصحيح . اذا كان لنا بعض مشاكل تفصيلية كالاختلاف في الدية من بلد الى بلد او مسائل اخرى تفصيلية ، هذه امور يمكن ان تعالج باي طريقة كانت . اننا هناك ابر اساسي لا ينبغي في حال من الاحوال ان ننهج نهجا يوكد ويثبت على هذه التفرقة - قانون

العشائر بلغي - وقانون المتوبات مطبق وهذه خطوة الى الابلام ينبغي ان لا نعود عنها وشكرا .
دولة رئيس المجلس
الدكتور ربيع
الفكر محمد احمد ربيع

بما اننا نعيش في مجتمع مسلم وهذه القوانين التي تريد الطين به ، لذلك اذا كان لمجلسنا الكريم والمؤثر يود ان يحل هذه المشكلة حلا جذريا عليه ان يلجا الى الشريعة الاسلامية نفيها الحل ونعم ذلك الحل وشكرا .

دولة رئيس المجلس
شكرا يا اخوان اود ان اذكر من جديد نحن لسنا في صدر بحث وخطابات عن العشائر وقانون العشائر نحن في صد اقتراح من عضو كريم من المجلس اذا احيل الى اللجنة ، اللجنة ترى رايها ونحن لا نريد تشريعات بل نريد تنظيم هذه القضية .

السيد احمد الطراونة
هذا الموضوع يستحق البحث ، لكن هناك بعض التصحيح لما قاله الاخ عبد الله . قانون



السيد سلمان القضاء
نستطيع ان نقسم اقتراح الاخ سليمان اربعة الى قسمين :

القسم الاول : يتعلق بموضوع تحديد الدية او التعويضات . صحيح ان قضية التعويض هي ابسط الامور .

انا بقول لا يمنع المجلس او اللجنة من وضع اقتراح لمشروع قانون يحدد فيه الحد الأدنى للدية او التعويضات التي يؤمل ان يحكم بها . انا بقول انه ٣٨٠ ليرة وانما ما يعتدش ان الشريعة الاسلامية قد نصت على هذا المبلغ بالذات هو رقم غير معقول بالوقت الحاضر هذا واحدة . ثانيا : هناك عادات عشائرية بطبيعية الحال لا تؤمن الغرض . وكل ما هنالك ان الحكومة الكريمة تقوم مع بعض الجهات المختصة بتهديب العادات العشائرية بالتعاون مع شيوخ العشائر ومع رجال الادارة والامن العام .

دولة رئيس المجلس
شكرا معالي وزير الداخلية عندك شيء



معالي وزير الداخلية
السيد سليمان عرار
قانون العشائر الذي لا يجوز ان يتقضى في البلد قانونين ، قانون مطبق على العشائر

العشائر الذي الذي هو قانون المحاكم فقط اما التقاليد التي تبحث عنها لم تكن في قانون العشائر ولم تكن قانون انما الفتها الحكومة في ذلك الوقت لتقاليد واوقعتها - القانون المسمى بقانون العشائر هو قانون محاكمة البدو او العشائر امام محاكم غير المحاكم الناطقية بجاء القانون والى ذلك واصبحت المحاكمة متساوية ، وهذا لا خلاف عليه مطلقا . لان الموضوع يتعلق بتنظيم العادات العشائرية والتي وجدنا ضرر كبير جدا عند الفائها . عندما الغيت هذه التقاليد عانت الحكومة والشعب من مصاعب كبيرة في الغاء بعض هذه التقاليد ، قد يكون قسم من هذه التقاليد لا يتناسب مع الوقت الحاضر ، ولكن القسم الاكبر منها مفيد للمجتمع وللامن . هي في الاصل ليست قانون انما تقاليد او تقاليد الحكومة ولذلك اذا تحدثنا عن قانون العشائر فهذه التقاليد ليست قانونا ، ولذلك لا يوضع لها قانون انما قد يكون هناك اجتباع لاهل المعرفة في البلد لوضع قواعد وتخفف من غلواء بعض هذه العادات .

دولة السيد رئيس المجلس
سلمان بيك .



هكذا من الأصيل

وقانون مطبق على غيرهم . ما في بالدنيا بلد كان مطبق فيها قانونين . المادرات العشائرية هي بطبيعتها باقية ، اذا يتخلفوا اثنين وواحد يجب ان يصلح مع الثاني او يوحّد جماعة ياخذوا بخاطر الثاني نحن لا نمنع ذلك ونفسط عليهم نحن نحض على ذلك . بس ما يعرف ثوب . نخط : شيوخ العشائر ونستعين بهم او وجوه الناس عادة نستعين بهم كاهل خبرة ومحكمين - القضية التي تليها الان انه كي انفذ المادرات العشائرية هذا هو الموضوع ، اندخل مواد جديدة على القانون الساري في المحاكم ؟ لازم نطبق القانون على الجميع بالمعدل حتى فيما يتعلق بقانون التعويض هي لا تراعي موضوع الثلاثية وغير الثلاثية ، هي تحكم بتعويضات حسب امكانية الشخص وحسب الضرر وحسب الجرم احيانا .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

يا سيدي انا اعتقد ان هذا الموضوع يجدر بحثه بحالته على اللجنة القانونية لان الاحالة على اللجنة القانونية تعني كما قال الاستاذ عبد الله الريماوي موافقة مبدئية على مضمون هذا الاقتراح ، ولما كان هذا الاقتراح يتضمن شقين . الفقرتين الاولى والثانية يمكن ان تعالجهما قوانين العقوبات الحالية وهي معالجة بشكل كاف والمحكم لدينا ليست متقدمة بنص محدد للتعويض في حالات القتل العمد بل ان التعويض يتقرر بموجب القرارات الحديثة الصادرة من المحاكم يتقرر حسب امكانية الشخص المادية وحسب الضرر اللاحق بالشخص المتضرر وفي حالة القتل العمد عن غير قصد ايضا فان القانون ينظم هذه العملية وينظم طرق التعويض اضيق الى ذلك . انا شخصيا ضد العمل على ايجاد تشريعات تقنن المادرات العشائرية الموجودة طالما ان قانون المحاكمات العشائرية قد التي ليس هنالك مبرر اطلاقا للتعود الى الوراء .

ولتقنين عادات نابل منها ان تزول بالقسم السمي منها ولكن ما يشكو منه سعادة السيد سليمان ارنبة على ما يبدو هو غوص المادرات والاعراف العشائرية والتقاليد الموجودة واختلافها من منطقة الى اخرى بكل حالة من الحالات فيما يسبب اشكالات متعددة بين الناس . ان هذا الوضع لا يعالج عن طريق قانون وانما يعالج عن طريق الادارة وحدها ، وذلك بان تتبنى الادارة من التقاليد العشائرية والمادرات العشائرية ما هو صالح وتعمل على استناده وتنظيمه وتنشيطه وان يعمل على رفض ونيل المادرات التي يمكن ان تكون مجالا للاستغلال . ولذلك فاني ارى ان لا يحال هذا الاقتراح الى اللجنة القانونية قبل ان يبحث بهذا المجلس بشكل كاف وتتحد المواقف منه . وعلى ذلك فانني اؤيد بشكل من الاشكال ما ورد في كلام الاستاذ عبد الله الريماوي ومعالى وزير الداخلية ومعالى ابو هشام .

دولة رئيس المجلس

شكرا عبد الله بك .

السيد عبد اله الريماوي

يبدو انه بين الحين لا بد من معالجة بعض الامور بلغة فيها بعض القوة . والذي يفعل ذلك يتحمل النتائج . امامنا اقتراح مكتوب وانما تحدثت على اساس الاقتراح المكتوب . الاقتراح المكتوب يبدأ بالقول (تلعبون دولكم ان قوانين العشائر الغيت) واخر سطر يقول (وارى ان تقوم الحكومة بوضع قانون لا يتعارض مع قانون العقوبات . . الخ) والفقرة الاخيرة تقول (ان هذه المادرات العشائرية السبعة . . الخ) اذا الاقتراح الموجود امامنا اذا اردنا ان تعطيه مضمونه فهو طلب بتقنين امور معينة ، امر ما ، تقنين . اما ما يتعلق بالنقاط الاربعة ، وثقت في الامكان محاولة تقنين النقطة واحدة ولتقنين . واما تقنين المادرات العشائرية ، وكان في كلام معالى وزير الداخلية والاخ السيد حكمت ما يفني من بعض ما اردت ان اقول . لكن الذي لا بد من قوله هو رجاء الى الاخ احمد الطراونة ان لا يجمع كل موضوع وان لا يحول كل موضوع من موضوع دقيق الذي يطرحه يعرف ماذا يريد ويعرف لماذا

يطرحه الى موضوع عام وكاننا نتحدث في الفراغ او في الفضاء الجوي . لم يكن هناك مبرر لان يقول الاخ احمد الطراونة انا مش عارف الشيء الي انطرح او انا بمعالج من زاوية . . انا بقول ان الاقتراح الموجود امامي . هذا الاقتراح لا يكون ، ليس في مضمونه ما يمكن ان نحيله الى اللجنة القانونية لكي تضع فيه قانون . اما ان المادرات العشائرية بعضها جدير بالعناية به وبعضها هذه المسائل يحلها التقدم الاجتماعي بالتطور وتساعد على ذلك الادارة كما تفضل الاخ ابو فواز وذكر من خلال الممارسة الادارة تطور هذه المادرات . ولذلك ما فيش موضوع ياتي للمجلس ويطلب تقنينه ويحال الى لجنة قانونية وشكرا .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

وافقت الاخ عبد اله انه لا يجوز وضع قانون وانظ ان هذا مسجل في ضبط الجلسة ولكن طالما دخل الاخ عبد الله في هذا الموضوع فاني مضطر لرد عليه . اما انه لم يفهم ما قلت او انه فهمه ولكن يريد ان يتكلم ، انا اقدر رأي الاخ عبد الله من ناحية قانونية ومن ناحية ادارية ولكنني لا اتساهل مطلقا في انتعالاته في المجلس . لم يكن في كلامي لو رجع المجلس الكريم اليه ما يدعو الى ان يثور الاستاذ عبد الله هذه الثورة . وانا الذي وافقته في هذه الكلمة وفي هذه الجلسة على ما طلب .

اتفقت انا واياه في الرأي . انه لا ضرورة لوضع قانون ولكن يمكن ان تؤخذ هذه التقاليد وتسبق اداريا ويؤخذ المفيد منها . كلمة التيسير التي يتكلم عنها الاستاذ عبد الله لا اعرف اين وردت او كيف وردت في كلامه . اذا كان هنالك تبع فهو من الاستاذ عبد الله . اراد ان يخلق موضوعا في هذه الجلسة من لا شيء . اني اسف كل الاسف ان اسمع من احد الاعضاء مثل هذا

الكلام الذي لم اقصد ولم افله ، انما بالعكس كان مضمون كلامي هو اتفاق بيني وبينه . ارجو من الاخ عبد الله اذا اراد ان ينعمل مرة اخرى فليفكر قبل ان يفعل . ليست القصة هنا قصة خلاف بين اعضاء المجلس ، انا اعتبر هذا الموضوع قضية رأي ولا اعتبره قصة خلاف ولا خصومة ، ليست هنالك خصومة بيني وبين اي واحد من اعضاء المجلس والاخ عبد الله واحد منهم ولكنني ارجو ان يعي كل واحد منا ما يقول وان يعي ما يسمع لكي لا تكون هنالك مبادرات في النتيجة ربما كانت اشد مما عليه الان .

السيد عبد الله الريماوي مقاطعا

السيد عبد الله الريماوي

دولة الرئيس

دولة رئيس المجلس

مقاطعا ما اخذت عبد الله بك اذن . اجلس اجلس عبد الله بك

الدكتور اسحق الفرخان

الدكتور اسحق الفرخان

بسم الله الرحمن الرحيم اجد نفسي مضطرا ان اقول كلمة حق والحق يأتي من السماء ، (فلا ريب لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا فيما فضيت ويسلموا تسليما) كل المادرات والتقاليد منذ الجاهلية الى اليوم والى يوم القيامة سيبقى فيها الشيء الحسن وسيبقى فيها الشيء السيء . واي مجتمع رشيد بادارة رشيدة يظل بالحسن ويأخذ ويحذف او يزيل من المساويء سواء بتشريعات وضعية او بتوجيهات ادارية او غير ذلك . موضوع البحث هو موضوع العقوبات ، والاسلام عالج موضوع العقوبات وخصوصا في ستة مواضع وهي ما تسمى بالحدود . كالقتل وهتك العرض

هكذا من الاجل



السيد عبد الله الريماوي

مرة أخرى أريد أن أتول للاخ احمد زميلنا في هذا المجلس وفي مجالس سابقة في هذا الميدان وفي ميادين طويلة ليس قدرتي على التعمق في موضوع تقيم للاخ احمد الطراونة وليس قدرتي على استيعاب . . .

دولة رئيس المجلس

. . . يا الله نتجنب هذه الامور

السيد عبد الله الريماوي

لما كان يحكي بهذا الشكل ما رديت عليه فانا بتكلم بنفس الى بتكلم فيه - رجاء كان ممكن تقول هذا يا سيادة الرئيس عندما كان نائبك الاول يتكلم ، اما ولم تعمل حين حق ان اردته .

دولة رئيس المجلس

تفضل

السيد عبد الله الريماوي

على اي الاحوال انا لا اريد ان اتول للاخ احمد كلمة محترمة ، كل ما قاله بالنسبة الى لا اجد جديراً بان ارد عليه .

والسرقة وغير ذلك ولا اجد تشريعا خيرا من تشريع السماء ويستبقى هذه الامة العربية والاسلامية تنهض ما لم تأخذ بهذا التشريع قال تعالى (ولكم في القصص حياة يا اولي الالباب) التامل العميق يجب ان يقتل هذه هي شريعة السماء (من قتل نفسا فكأنما قتل الناس جميعا ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعا) والسارق يجب ان تقطع يده والراشي يجب ان يقتل اذا كان محصنا واذا كان غير محصن فليجلد هذه عقوبة رادعة وفي تاريخ الاسلام لم تقطع ايدي اكثر من ستة اشخاص فليرجع اي شك في قولي الى تاريخ الاسلام انه لو قتل شخص واحد مقابل جريمته البشعة او قطعت يد سارق واحد لوجدت الامن والاستقرار اتي من السماء الى قلوب المؤمنين . انا اطالب بتعديل قانون العقوبات في ضوء الشريعة الاسلامية كما كان الاردن سابقا في القانون المدني حينما استلهم هذا القانون من الشريعة الاسلامية وشكرا .

دولة رئيس المجلس

شكرا عبد الله بك الريماوي .

دولة رئيس المجلس

الدكتور محمد عضوب

الاتراح المجلس الكريم استمع الى وجهات النظر المختلفة . انا بقتراح على المجلس الكريم انهاء



الدكتور محمد عضوب الزين

المنافسة واعطاء قرار باحالة الموضوع الى الحكومة لنرى رايها فيه .

دولة رئيس المجلس

علي بك البشر

السيد علي البشر

يا سيدي يعتقد انا والاخ سليمان كنا نتحدث بهذا الموضوع . انا بريي ان تصد الاخ سليمان مش القانون بالذات ولا انهم يفسحوا قانون جزاء ولا يفسحوا قانون هتك العرض مثل ما ذهب اليه الاخ عبد الله صبح انه قانون الجزاء عالج هتك العرض وسمح انه قانون الجزاء عالج القتل سواء بسبب سبق الاصرار والتصميم او

دولة الرئيس - عندنا الكثير كنت اود ان اتول الكثير ولكنني بعد ما سمعت الكثير من المناقشات التي في رأيي ان تؤدي الى نتيجة ، لذلك اقترح ما يلي : تشكيل لجنة لاتتراح الاخ سليمان اربعة واللجنة مكونة من مغالي وزير الداخلية ، حمادة الفواز ، بركات الزهير ، خلف ابو نوير ، علي البشر ، طاهر حكمت ، نعيم النل ، الحاج ممدوح الصرايرة يحال اليهم هذا الطلب وتخرج هذه اللجنة ببعض التوصيات التي تعطي المجلس صورة واضحة لما تود ان تظهر ليسه وشكرا .

دولة رئيس المجلس

شكرا سليمان بك .

السيد سليمان القضاة

يا سيدي انا الى بقوله حلا للاشكال ، هذا

هكذا من الأهل



دولة رئيس المجلس

شكرا . بركات الزهير



او التقلد خطاء الواقع في هناك عادات وتقاليد تمارس يوميا ان ابينا او رفسنا تمارس يوميا هذه العادات والاعراف لا بد من وضع ضوابط لها لان لنا جوانب امنية : نحن نقول لا بد من هذه الضوابط الامنية سواء جاء عن طريق وزارة الداخلية او عن طريق الحكومة او عن طريق اللجنة الى اقترحها الدكتور الزين او عن اي جهة لانه كمان انا بقول للاستاذ عبد الله حتى في البلاد العربية التي هي اللغة القوانين العشائرية لا تزال الاعراف والعادات العشائرية تمارس هناك ولا بد من وضع ضوابط في بلدنا لانه تمارسنا هذه بعض مرات نقف على الامور الامنية الى بعض مرات بسطلي بنارها الحاكم الاداري فانا بقول اما بتقليد الاقتراح القاضي بالحالسة هذا الاقتراح مع تحفظي بان لا يكون هناك قانون ان يكون هناك تقنين لهذه الضوابط بشرق قانونه سواء بتعليقات او بالاقتراح الى تفضل فيه الدكتور مشوب .

السيد بركات الزهير

دولة الرئيس ، ارجو ان يعرف الاخوان انه لا يوجد قانون عشائر ، بل كان هناك قانون الاشراف على البدو ايام الاستعمار ايام ٣٦ والفي لند جمع هذه العادات لسيطرة على هذه العشائر كنت اود ان يكون النقاش على العادات العشائرية ومن الناحية الاجتماعية والمشاريع الحيوية حيث اكثرهم لا يزال ينتمى على السراج ، واكثرهم لا يزال يشرب الماء من الصائيل التي يحشها بيده من الارض ، فيا حيدا لو عدنا الى هذه النواحي الطبية . اما من ناحية القانون فاني لا اؤيد ان يكون للعشائر قانون منفرد في هذا البلد حيث ان المملكة الاردنية الهاشمية هي بلد واحدة وتخضع الى قانون واحد ، وارجو ان يكون هذا حسما الى النقاش الذي لا يفيد .

دولة رئيس المجلس

شكرا شيخ بركات . احمد بك بدنا شيء اني حتى نخلف منكم .

السيد احمد الطراونة

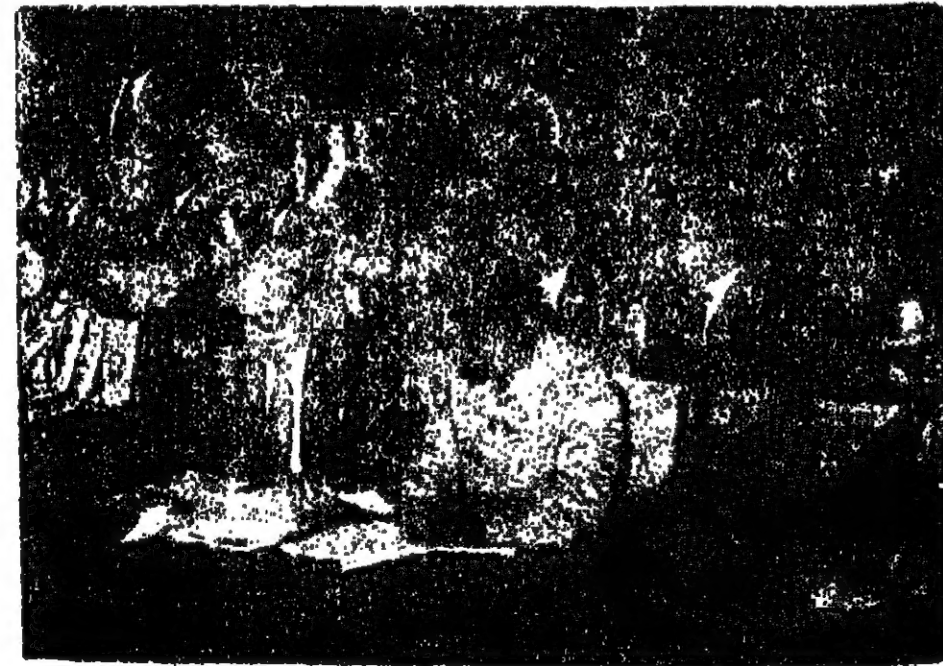
بالنسبة للعادات والتقاليد لا يمكن تطبيقها بمعزل عن الحكومة ، يعني الحكومة اساس في حسن تطبيق هذه التقاليد والعادات ، ولذلك انا اؤيد الاخوان الذين قالوا ان يحال هذا الاقتراح الى الحكومة دون ان يكون هناك تشريع ان تشطب كلمة التشريع وان تحال الى الحكومة لاتخاذ الاجراءات التي تراها مناسبة في حسن تطبيق بعض هذه العادات .

دولة رئيس المجلس

شكرا . الحقيقة الان بدى امود الى صاحب الاقتراح سليمان باشا بيدوا ان جميع الذين تكلموا في الامور القانونية والعشائرية قالوا ان ليس المطلوب اصدار تشريع قانوني ، انما المطلوب تنظيم العادات العشائرية الطبية منها التي تساعد على حل المشاكل . ماذا عدل الاقتراح .

السيد سليمان اوتيمه

انا ما طلبت قوانين عشائرية المطلوب



هكذا من الأهل

العادات بين الناس ، في مشاكل عرض ومشاكل وقتل دم ، تجري يوميا . ولا نريد أن يكون قانونين ، نطالب بتنظيم العلاقة أو ما يجري بالرمز بالعقبة . بحال واحد ، تنظيم عاداتنا احتا مسؤولين عنها ، دليل على الاقوال ونهم القضاة ان المحاكم عندنا لا يمكن أن تفرج من واحد بالم جيب ورقة عطوى الان . بدي اجيب لك مثال - ثابت قبل اسبوعين مناورة عسكرية هناك سائق معه خيس شياط تدهورت السيارة . السائق انكسر راسه - الضابط مات - الشخص المكسور راسه لحد الان بالسجن حتى يؤخذ عطوة وهو بالمناورة . واسم الشخص عبد اله المعليطه موجود الان وبدهم عطوة والشخص بالسجن حتى ياخذ عطوة . ارجو ان يعالج هذا الموضوع من قبل الحكومة .

دولة رئيس المجلس

إذا الاقتراح اصبح تنظيم العادات والاعراف العشائرية بشكل يخدم الجنب ويحال هذا الاقتراح الى الحكومة - يوافق المجلس على ذلك المجلس

موافقون

دولة رئيس المجلس

الكل موافقون - تنظم العادات العشائرية وليس تنقيتها .

عدنان بك

السيد الامين العام

٤ - استكمال البحث بقرارات اللجنة المشتركة القانونية واللجنة الاجتماعية والتربوية بشأن مشروع قانون الضمان الاجتماعي لسنة ١٩٧٨ ابتداء من المادة (٥٦) مع القرار رقم (٢) عودة الى المادة ٤٥/٤٤ .

دولة رئيس المجلس

المقرر

المقرر

السيد سليمان القضاة

المادة (٤٤) لقد رأى المجلس الكريم ان يؤجل البحث فيها : يقول للمؤمن عليه بالاصل انه لو كانت سن المؤمن عليه في حالة بلوغه السن القانوني التي تتراوح بين ٤٦ - ٥٠ إلا ان اللجنة اقترحت اذا كان السن المؤمن عليه دون سن ٤٦ يخفف راتب التقاعد بنسبة ٢٠٪ يعني



هنا ممكن ان يكون عندنا عمال متقاعدين بسن ٢٢ سنة يعني يتمثل عجلة العمل . ما بعرض هذا المطروح امام المجلس . اذا بتوافقوا على اقتراح اللجنة .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل السالم

السيد سليمان القضاة (متابعاً)

يا سيدي كان بالاصل للمؤمن عليه ان يطلب تخصيص راتب تقاعد له اذا بلغت مدة اشتراكه بالتأمين مدة خمسة عشرة سنة على ان يخفف راتب التقاعد في هذه الحالات وفقا للسن المؤمن عليه . فاذا كان السن المؤمن عليه تتراوح بين ٤٦ - ٥٠ يخفف راتب التقاعد بنسبة ١٠٪ يعني القانون منع العامل ان يتقاعد اقل من سن ٤٦ سنة - اقتراح اللجنة على ضوء الاقتراحات التي بحثت اعطى العمال انه يتدر يتقاعد بسن ال ٢٣ مثلا . ما بعرض اذا كانت بقية الفقرات تبقى على حالها .

دولة رئيس المجلس

اعطيت الكلمة لمعالي الدكتور خليل السالم

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، كان ضرورة النص على السن الذي هو ادنى من ٤٦ سنة لهذا فراغ ومجوة في القانون جاءت هذه المادة لتلها ولكن الطريقة التي تلى بها في رأيي هي الطريقة الأكثر كلفة والاكثر اذى في رأي المؤسسة ويمكن المجتمع بشكل عمومي . ان السماح للتقاعد من سنة ٣١ و ٢٢ هو برأيي شلل وبمسبب به الانتاج في البلد ويكثر عدد المتقاعدين في سن مبكرة ، وبذلك تخف حملتهم للعمل والمشاركة في الانتاج . ونحن نعلم ان عبء التقاعد في جهاز الدولة وفي القوات المسلحة قد بلغ مستويات عالية وكبيرة ، فاذا اضفنا الى ذلك جيش العمال الذين سيتقاعدون بعد خمسة عشرة سنة من الخدمة ستكون التزامات المؤسسة بها لا يمكن ان تحمله المؤسسة ، واذا حدث المعجز فيها بمعنى ذلك ان الخزينة ستتحمله ، ولاظن ان الخزينة ستكون على تلك القدرة المالية التي تستطيع معها على مواجهة مثل هذا المبيع الجديد . ولذلك فانتني اقترح بسد هذه الفجوة والحفاظ على حق العامل ان يعطى التعويض الذي يستحقه من ان تخضعه لرتب التقاعد . الافضل ان يدفع له التعويض من مدة الخدمة التي تشاها وهذا تعويض يمكن ان ينظم بالقانون بالطريقة المناسبة من حيث التزامات المؤسسة

والتزامات صاحب العمل ، واذا تسم هذا يكون هناك الحافز القوي للعامل لان يطلب عملا جديدا ولا يكتفي براتب التقاعد ويقوم باعمال غير منتظية او باعمال خاصة ويعتد في دخله على موارده الخاصة او على هذا التقاعد الجديد . لذلك اوصي المجلس الكريم بان لا يقبل هذه المادة لانه تخفيض عبيء كبير اوثر ان تكون هناك مادة تعطي هذا العامل التعويض المناسب بالنسبة الى مدة الخدمة التي قضاها . اذا طبعاً قام بعمل جديد بعد ذلك وانتقل من عمل الى اخر عندئذ يمكن ان تضاف الخدمة الجديدة للخدمة السابقة وتحسب له مجموع الخدمة لاغراض التقاعد . عندما يحدث التامين ضد البطالة وهو جزء من التامينات الاجتماعية . العامل المعامل عن العمل الذي ترك العمل في مثل هذا السن يؤمن له راتب البطالة الى ان يجد العمل الجديد الذي يكسب منه المرتب الذي يكفيه وشكراً .

دولة رئيس المجلس

شكراً - الست انعام المفتي .

السيدة انعام المفتي

سيدي الرئيس - لو نظرنا الى نظام التقاعد ابتداء من المادة (٤١) حيث نص المادة



هكذا من الأفضل

على أن راتب التقاعد يكون مستحقاً إذا بلغ المؤمن عليه عمر ٦٠ للرجل وعمر ٥٥ للمرأة، والمادة (٤٤) التي تعطي الحق للمعامل أن يطلب إحالته على التقاعد بضغط لنا أن تحديد العمر ٦٠ هو في روحه ما تفضل به الدكتور خليل السالم حيث لا يجوز أن تعطي الحق للإنسان الذي عمل خمسة عشر عاماً أن يطلب إحالته على التقاعد وهو ما زال في عمر صغير . في ذات الوقت هناك تعويض للذي يترك الخدمة إذا لم يبلغ سن ٤٦ والنصوص عليه بالمادة ٤٥. فانا اقترح إضافة لما تفضل به الدكتور خليل السالم أن تصاف فترة راتب - تحت ب من المادة (٤٥) لأنه هناك نقص في الحقيقة في نص المواد ، هو اعطى حق طلب التقاعد لمن أنهى خمسة عشر عاماً من العمل وبلغ سن ٤٦ في ذات الوقت المادة (٤٥) تعطي تعويض لمن لم يكمل خمسة عشر عاماً ولم يصل إلى سن ٤٦ . فاعطته التعويض بنسبة ١٠٪ إذا أنهى خمس سنين من اشتراكه بالتأمينات ، اعطته نسبة ١٢٪ إذا أنهى ٥ إلى ١٠ سنوات واعطته ١٥٪ إذا بلغت مدة اشتراكه ١٢ شهراً على الأقل . بين ١٢ - ١٨٠ هذا على الأقل . فمعناه إذا بلغ بين ١٠ - ١٥ سنة بياض ١٥٪ .

دولة رئيس المجلس

ست انعم اقتراحك بإيداع الدكتور خليل بالتعويض لا بالتقاعد . والتفاصيل تأتي بعدين .

السيدة انعام المفتي

عنوا في المادة (٣) ١٥٪ إذا بلغت مدة اشتراكه ١٢٠ شهر على الأقل يعني إذا بلغت مدة اشتراكه أكثر من ١٢٠ شهر بين ١٢٠ و ١٨٠ التي هي فترة التقاعد ١٥ سنة المنصوص عليه ١٥٪ من التعويض . أما إذا أردنا أن ننظر في ١٥٪ هل هي النسبة المستحقة هذا أمر آخر وشكراً .

دولة رئيس المجلس

احمد بك الطراونة

السيد احمد الطراونة

المادة (٤٤) تنص على التقاعد والمادة (٤٥) تنص على التعويض - كل واحد منهما - لها حكم . يمكن أن نوافق رأي الدكتور خليل أن

نوافق رأي الدكتور خليل أن لا يجعل المؤسسة عبء كثر المتقاعدين وأن لا يجعل المعامل صغير السن يتقاعد من العمل . فيمكن أن نوافق بين الرأيين بالنص التالي : للمؤمن عليه المادة (٤٤) للمؤمن عليه أن يطلب تخصيص راتب تقاعد له إذا بلغت مدة اشتراكه بالتأمين خمس عشرة سنة وأتم الخامسة والأربعين .

وتبقى المادة كما هي يعني أنه إذا لم يبلغ الخامسة والأربعين ولو اكمل خمسة عشر عاماً له تقاعد لكي نجبره على العمل . إذا كان بين ٤٦ وال ٥٠ بنقص له ١٠٪ وإذا كان سنه بين ٥١ و ٥٤ بنقص ٥٪ اعتبر هنا سن التقاعد الأعلى للرجل والمرأة ٥٥ يعني مساواة هنا . لأنه جاء ال ٥٪ لغاية بلوغ سن ال ٥٥ فماذا وضعت هذه المادة (٤٤) بهذا الشكل يمكن أن نوافق بين المشروع الذي بين يدينا وبين آراء الأخوان بالتنا لا نحيل عامل صغير السن على التقاعد . ولكن إذا بلغ ال ٥٥ سنة مع وجود خمسة عشر سنة عندها يستحق راتب التقاعد .

دولة رئيس المجلس

شكراً . تفضل عبد اله بك الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

الاسس التي يتقرر بالرجوع إليها متى وكيف يجوز أن يحال شخص إلى التقاعد سواء كان عامل أو موظف ، أو أحد أساسين ، مدته الخدمة وعمره ، فإذا أخذ شخص مدة كافية كان خدم مدة خمسة عشر سنة وكان من سوء حظّه أنه اضطر لأن يبدأ الخدمة في سن مبكر لم يتح له التعليم العالي لم يتح له إمكانيات الانتظار ليبدأ في سن متأخر يبدأ في سن مبكر كما هي الحال بالنسبة لكثير من العمال عندما يخدم هذا الإنسان مدة الخدمة الكافية ومقدارها ١٥ سنة ويشترك في التأمينات مدة ال ١٥ سنة يصبح وقد اكتسب حقاً في التقاعد . ولا يعني اكتساب حق التقاعد بأنه بالضرورة سيتقاعد ولا يعني كونه يتقاعد بالضرورة أنه سيصبح مقعداً عن العمل ، الأمر ليس كذلك ، إذا قضى عامل ١٥ سنة وكان بدأ في سن صغير فمن حقه أن يتقاعد وهو الذي

يتقرر هذا الحق أولاً يمارس على أنه ثمة حالة أخرى هي أن يبلغ سن معيناً دون أن يكمل ال ١٥ سنة . حينئذ أيضاً من حقه أن يتقاعد ، لذلك أنا أرى أن نص المادة (٤٤) تكون المادة كما يلي: للمؤمن عليه أن يطلب تخصيص راتب تقاعد له إذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين ١٥ سنة أو (بشوا) إذا بلغ سن الخمسين . على أن لا تكون خدمته أقل من ١٠ سنوات . يعني من ناحية خدمته ال ١٥ سنة تؤهل للتقاعد . بدون دخل في السن إذا ما غيّر ١٥ سنة ، خدم ١٠ سنوات وملا منه نوق الخمسين أيضاً ييحق له أن يتقاعد وشكراً .

دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس ، في الواقع هناك خطة خمسية نأمل بها أن يكون ٣٠٪ من خريجي المدارس من المدارس المهنية ، بمعنى آخر حملة دبلوم ١٨٠ سنة يكون الطالب أنهى مدرسته صناعة و ١٥ سنة عمل ليصبح عمره ٣٣ سنة وتقاعد شخص عمره ٣٣ سنة بقية انتاجه . . أنا باعتقادي هذه ضد النظرة الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية لكسب التنمية . يمكن أن تربط ال ١٥ سن عندما يبلغ سن معين ، ولو خدمته ١٥ سنة أن يأخذ تقاعد . فمثلاً أن يقال للمؤمن عليه أن يطلب تخصيص راتب تقاعدي له إذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين ١٥ سنة وتجاوز عمره ٥٤ سنة من العمر للانسجام . أما أن يحيل شاب في مقتبل العمر وفي سن ٣٣ سنة وهؤلاء سيكون أعدادهم السنوية لا تقل عن ٦ ألف خريج لهذا يعني تعطيل للبحث وشكراً .

دولة رئيس المجلس

شكراً سيدي . الدكتور كارلوس

الدكتور كارلوس ديمس

أرجو أن أوضح أن القضية الغير متعلق عليها هي مدة التقاعد قبل سن ال ٥٤ إذا اكمل الشخص ١٥ سنة أنني أؤيد عدم اعطاء التقاعد قبل بلوغ السن القانونية وهي ٤٦ سنة . وإذا رجعنا إلى قانون الضمان وطبقنا هذا القانون وضع بالإضافة إلى الدراسة الاجتماعية بالدراسة المالية ووجد كم سيكلف الدولة وكم سيكلف المؤسسة إلى آخره . فاعطاء رقم اعطاني مثلاً

دولة رئيس المجلس

شكراً أمين بك .

السيد أمين شقير

الباب الذي نعالج ضمنه المادتين ٤٤ و ٤٥ هو باب الضمان ضد العجز والشيخوخة ، تأبين الشيخوخة والعجز والوفاء فهو ضمان منطلقه الأساسي منطلق اجتماعي ، كما أن هذا الضمان

هكذا من المرحول

لا يأتي مجرد وصول الإنسان إلى سن معين، وإنما لا يكتفى إلا بدفع التزامات مالية، معينة، وهنا يأتي الجزء المالي، الإنسان المواطن العامل يلتزم بأبواب مالية معينة على مدى زمن معين ليتولى المجتمع تأمينة عند شيخوخته، وقد صدر القانون مفيداً للناس الذين يبلغون هذه السن فإذا كان القانون يقوم بمهمته الاجتماعية إذا بلغ الإنسان سن العجز والشيخوخة ولا يلتزم بهذا التامين قبل أن يبلغ الإنسان تلك السن، أما حقوق الإنسان المالية التي يدفعها على مدى سنين عمله، ماذا شاء أن يخرج من نطاق التامين أو إذا أمضى سنين معينة في عمله فإنه صاحب حق في أن يتقاضى المال الذي دفعه إضافة إلى جميع فوائد استثماره. وهنا من الطبيعي أن لا تقبل نظرية اللجنة القانونية والاجتماعية في التعديل الذي اقترحه وإنما يبقى النص كما كان سابقاً في المادة ٤٤ إنما في المادة ٥٥ لا بد من إضافة فترة جديدة واضحة، واقتراح أن نضاعف فترة بالنص التالي: (إذا أمضى المؤمن عليه ١٥ سنة وسدد اشتراكاته عنها ولم يبلغ السادسة والأربعين (٦٤) من عمره وكان قادراً على العمل فتدفع له تمويضات تعادل ٣٠٠ ضعف من معدل أجرة السنوي) .

دولة رئيس المجلس

شكراً - جودت بك السبول

السيد جودت السبول

دولة الرئيس رغم أنني اشتركت مع معالي الزميل أبو هشام في صياغة الاقتراح المعدل إلا أن ذلك لا يمنع من حضور رأي جديد، اعتقد أنه أكثر وجاهة. ولذلك فاني أوافق الزميل أبو هشام على اقتراحه الذي يعدل المادة ٤٤ بإضافة فترة وبلغ الخامسة والأربعين أو السادسة والأربعين وتبقى المادة كما هي .

دولة رئيس المجلس

وصلي بك .

السيد وصفي مبرور

يتضح من النقاش الذي دار حول هذه المادة بلن المجلس لم يوافق على اقتراح اللجنة. ولهذا اقترح بقاء المادة كما وردت أو قبول اقتراح الأستاذ الدكتور خليل السالم .

دولة رئيس المجلس

شكراً. دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

الواقع ما ذكرته يتجاوز الـ ٥٥ سنة كانت سقطت بالطباعة وهي موجودة في الأصل، موجودة في مسودة المشروع لذلك إبقاء المادة على ما هي بس إعادة الذي سقط بالطباعة يتجاوز الـ ٥٥ تصبح الحسابات كلها وإلى كانت اللجان حسبها مضبوطة. تجاوز الـ ٥٥، اكمل الـ ٥٥ وكان في بداية الـ ٦٤. كان الحساب بهذا الشكل اكتمالاً .

دولة رئيس المجلس

معالي أبو هشام

السيد أحمد الطراونة

إذا ابقينا المادة كما هي دون أن نضع عبارة بلوغه الـ ٥٥ تبقى لدينا فجوة في هذه المادة ما هو حكم الشخص الذي يكمل الـ ١٥ سنة وهو دون الـ ٦٤ - ما هو حكمه - إذا قلنا أنه لا يأخذ تقاعد ما يعيش عندنا ما يمنع وإذا قلنا أنه يأخذ تقاعد ما يعيش نص نتفق في أشكال، لذلك الأصح إذا اردنا أن تبقى المادة كما هي أن نرد كلمة وبلغ أو اكمل الـ ٥٥ بعد كلمة ١٥ سنة، أنا لم يكمل يأخذ تمويض بموجب المادة ٥٥ لأن عنوان الفصل هو الشيخوخة والعجز والوفاء أي التقاعد بسبب هذه التواحي الثلاث. فمراجعة لمصلحة العامل ولمصلحة المؤسسة يجب أن يكون العامل في سن معين ولمصلحة العمل كذلك يجب أن يكون في سن معين حتى يترك العمل. لكن إذا تركه بسبب شيخوخة أو عجز أو وفاة عندها تسالج أوضاعه المادة ٥٥ بالتعويض. إنما لفأليات التقاعد أرى واقتراح أن يكون نص المادة: (للمؤمن عليه أن يطلب تخصيص راتب تقاعد له إذا بلغت مدة اشتراكه بالتأمين خمس عشرة سنة واكمال الخامسة والأربعين من عمره) وتبقى المادة كما هي واقتراح بهذه المناسبة أيضاً أن نقبل باب البحث حول هذا الموضوع وأن نصوت عليه.

دولة رئيس المجلس

الحقيقة الحديث في هذا الموضوع لا ينتهي وما تكلم به الأخوان وإلى كل شيء ونحن في المادة ٤٤ والمادة ٥٥ سيأتي بحثها يا ست انعام احنا في المادة ٤٤ لدينا - أبو عصام .

السيد محمد علي بيير

المادة ٤٤ كما تفضل دولة الرئيس هناك فيها بعض فقرات سقطت بالطباعة، خلوها نسحب ما سقط وربما نكمل الموضوع وننتهي .

دولة رئيس المجلس

القرار سلبان بك اقرا من اول بعد إعادة ما سقط .

المقرر

(للمؤمن عليه أن يطلب تخصيص راتب تقاعد له إذا بلغت مدة اشتراكه بالتأمين خمس عشرة سنة وتجاوز عمره الخامسة والأربعين على أن يخفف راتب التقاعد في هذه الحالة وفقاً لسن المؤمن عليه) كما يلي :

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

أنا ما زلت الفت النظر رغم الخطأ التي تحدث عنها دولة الرئيس إلى أنه لا ينبغي أن يكون تريق في هذا الأمر بين العامل والموظف وأعود لمأثول إذا كنا نسمح للموظف بأن يتقاعد بعد خدمة معينة دون بلوغ سن معين فلنطبقه هنا وعلى ما ذكره فان الموظف في وسعه أن يتقاعد بعد أن يخدم عشرين سنة فيمكن إضافة هذا المعنى للمادة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس يخيل لي أن الفارقة بين العامل والموظف في هذا المجال ضرورية ولكن يجب أن ننظر بأن الموظف لا يطلب التقاعد وهو قد اكمل السنة الخامسة عشرة من العمل، ليس له حق أن يطلب التقاعد وهذا ما يجب أن يتذكره الأخ عبد الله الريماوي يستطيع الموظف أن

يطلب إحالته على التقاعد ويلبى هذا الطلب بعد خدمة ثلاثين سنة وهذا هو الأصل القانوني . ولذلك الفارقة غير واردة يجوز للدولة أن تحيل إنسان على التقاعد إذا اكمل مدة معينة . إنما هنا للمؤمن عليه أن يطلب . وجواب الطلب في الحقيقة في المادة يجب أن يكون واضح وعلى المؤسسة أن توافق على هذا الطلب يعني إذا مش مفترض هنا أن المؤسسة ستوافق على طلب فالمادة غير واضحة . في قانون التقاعد بالنسبة لجهاز الخدمة المدنية يستطيع الموظف أن يطلب التقاعد ولكن تستطيع الدولة أن تقول لا حتى يكمل الثلاثين سنة خدمة أو حتى يبلغ الستين حينئذ طلبه الموافق عليه أوتوماتيكياً وما دنا في سن الستين قد ترغب بعض المؤسسات أن تحتفظ بموظفيها بعد الستين فما هو الحكم يقف القانون هنا من الإجابة، هل يستمر في دفع الاشتراكات هل يزيد راتب تقاعده إذا استمر بعد الستين ؟ سؤال أنا بطرحه ويترك الجواب عنه . بس أنا بعتقد تعديل المادة إلى اقترحوها الأخوان جيدة، لما نصل للمادة ٥٥ يج. بأن نذكر نصاً هناك فيما يتعلق بالتعويض الذي يدفع لمن لم يبلغ بعد السنة الخامسة والأربعين مذكراً بنهاية القانون لأن هناك تمويضات تدفعها المؤسسة بعد نفاذ هذا القانون أنا بشعر المادة ٧٣ مقرة (ب) التي تتعلق بإداء مكافئة نهاية الخدمة . وقد يكون العديد متصل في مراحل الحياة الأولى للمؤسسة يمكن الـ ١٥ سنة الأولى ويجب التنسيق بين ب والتعويض الذي ندرجه في ٤٤ .

دولة رئيس المجلس

يا سيدي المهم أن تنتهي من اقرار هذا الموضوع الذي أصبح بحثاً . ما هو اقتراحك عبد الله بك بدعي طرحه تفضل .

السيد عبد الله الريماوي

كلام الدكتور خليل بيمر صحيح . أنا مم بفهم المادة على أنها للمؤمن عليه أن يطلب إذا كان المقصود أن من حقه أن يأخذ إذا عدلت المادة بحيث تؤدي هذا المعنى أي على المؤسسة أن تمنح المؤمن عليه الخ . يعني تصبح هذه المادة لها معنى أن المؤسسة واجب عليها أن تمنحه أنا كنت ناقش على الأساس الآخر .

هكذا من الأفضل

دولة رئيس المجلس

المستمر

السيد سلمان القضاء

يا سيدي ، الواضح انه أصبحت المادة واضحة واتجاه المجلس الكريم واضح وهو الإبقاء على النص إضافة العبارة السابقة في هذه النقطة الي اثارها معالي عبد الله بك بتصور ان النص يلزم المؤسسة لماذا ؟ لانه يقول: المؤمن عليه ان يطلب تخصيص راتب تقاعد له اذا بلغت مدة اشتراكه بالتأمين ١٥ سنة على ان يخفض راتب التقاعد ، عبارة على ان يخفض راتب التقاعد تعطي مفهوم على انه يجب ان يخص له راتب تقاعد وتخفيض .

دولة رئيس المجلس

وشكرا - معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

مغارة قانون التقاعد للموظفين بهذا القانون غير واردة وذلك لان المادة ١٥ من قانون التقاعد المدني تنص على ان لمجلس الوزراء الحق باحالة اي موظف اذا اكمل العشرين ولسم يفيد لا الشيخوخة ولا عجز ولا وناه مطلقا ، هنا تنبذت هذه المادة بالشيخوخة والعجز والوناه فقط ، ولذلك النص - العنوان انه يستحق في حالة الشيخوخة والعجز والوناه - لذلك معارضة الموظف الذي يستطيع مجلس الوزراء ان يحيله مطلقا دون ان يكون هناك اي اعتبار الا قضاء المسددة .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام هل النص يلزم المؤسسة؟ السيد احمد الطراونة

نعم يلزم . لانه على المؤمن عليه ان يطلب تخصيص راتب ، والا كان النص يرد للمؤسسة ان يحتل لكن طالما هنا يطلب معناه انه يحصل نفسه اذا عجز او بلغ الشيخوخة او الوناه .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

نينا يتعلق بالزامية للنص او عجزها، امتد ان النص يلزم قياسا على ما ورد في قانون

التقاعد اولا ولان كلمة (لل) اذا ادرجت في القانون فهي تعني اعطاه الرخصة في عمل كذا وهي من قبيل الاباحة ولا تتوقف على قبول من الطرف الاخر . لذلك فالنص الوارد في المادة ٢٢ كافيا يلزم .

دولة رئيس المجلس

اصبح هذا الموضوع واضح يا عبد الله بك شرف .

السيد عبد الله الريماوي

ان تعطي الالتزام حق مطلق في الطلب ولكن في الموافقة على الطلب ، ليس حتى انخليها بمهمة ، يعني حتى بافتراض انها في احتمال تعني الالتزام وغيره . اذا واحد مثلي انا شايف ممكن انها تحتل هيك وهيك . الدكتور خليل السلام راي انها ممكن تحتل هيك وهيك . اذا تجنبنا للابهام وهذا في المصلحة نحط المعنى الي برابي انه المؤسسة ملزمة ان تمنح اذا طلب .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس هذا الامر بالنسبة لكم نفس المفهوم .

دولة رئيس الوزراء

انا بعتقد انه المادة واضحة جدا وهي اعطاء الرخصة في الطلب واعطاء الرخصة في اجابة الطلب ان يطلب نصوص ومواد قانونية ثاني شيء الحاضر التي تسجل الان هي توضيح لهذه المادة - تعطي توضيح شامل انه للمواطن ان يطلب معناه له الحق في ان يطلب في هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس

بدنا نقدم عن هذه المادة .

السيد عبد الله الريماوي

القانون يقول ، لكل شخص ان يطلب رخصة جديدة ، فيش هذا انه رئيس الوزراء مجبور يعطيه - لل - الشخص كذا وكذا ان يطلب رخصة جديدة - هذا لا يعني الزام الجهة باعطائه الرخصة .

دولة رئيس المجلس

شكرا . الدكتور اسحق الفرخان

الدكتور اسحق الفرخان

المشكلة موافقين على البندا ، المشكلة هي صياغة الكلمات . يمكن ان تصدر الجبلة بقولنا : على المؤسسة بناء على طلب المؤمن عليه تخصيص راتب تقاعد . الخ .

دولة رئيس المجلس

ما راي معالي وزير الصحة

دولة رئيس الوزراء

علا المادة اسمعت اخذت ساعة في الجلسة الماضية . اي صيغة تريخ ضمير المجلس توضع .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام ما هي الصيغة التي توصي بالالزام ؟

ثو على صيغة ابو احمد والمجلس يوافق على هذا التعديل مع صيغة ابو احمد . شكرا . على المؤسسة تخصيص راتب تقاعد له اذا بلغت . الخ . الحقيقة تصدت ابو احمد لانه الاخوان القانونيين عندهم كلمات تحدد المعنى . بس هذه الناحية ، من ناحية قانونية .

السيد سلمان القضاء

المادة ٢٥ -

اذا انتهت خدمة المؤمن عليه دون ان يبلغ سن ال ٦٠ بالنسبة للرجل وال ٥٥ بالنسبة للمرأة لاحد الاسباب التالية فيصرف له التعويض دفعة واحدة وفقا للقواعد والنسب المبينة في هذه المادة عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين . هذه المادة بالنسبة للجنة قررت ان تبقى كما وردت بالمشروع .

النسب

١ - ١٠٪ من متوسط الاجر السنوي اذا كانت مدة اشتراكها اقل من ١٢٠ شهرا .

٢ - ١٥٪ من متوسط الاجر السنوي اذا لم تكن مدة اشتراكها اقل من ١٢٠ شهرا ولكنها لم تبلغ ١٨٠ شهرا .

ب - اذا خرج المؤمن عليه نهائيا من نطاق احكام هذا القانون او اذا غادر المملكة نهائيا ، سيقتدر التعويض له وفقا للنسب التالية: هنا مطلق رجل وامرأة .

١ - ١٠٪ من متوسط الاجر السنوي اذا كانت مدة اشتراكه اقل من ٦٠ شهرا .



هكذا من المصالح

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي

السيدة انعام المفتي

سيدي الرئيس ، عندي ملاحظتين الاولى عن (١) من المادة - ٥ - اذا استقالت العاملة المتزوجة من الخدمة فيقدر التعويض لها وفقا للنسب التالية : ان الذين وضعوا هذا التشريع واستنوا المرأة في حالات خاصة لا بد كان وراء ذلك غاية معينة معروفة . مما لا شك فيه بان المرأة التي تخرج الى ميدان العمل وعندها مسؤولية ادارة البيت وتربية الاولاد تقوم بعملين كاهلين متقدرا لها اعطيت هذا الحق خلاف ما اعطيه الرجل . النقطة التي انتسأل عنها هي لما المرأة العاملة المتزوجة ، جرت العادة ان نهضم باستمرار حقوق المرأة غير المتزوجة - المرأة العاملة غير المتزوجة في امور عديدة - فهناك العديد من الفتيات غير المتزوجات اللواتي يقمن باعمال عائلات اما لان الاب متوفي وتقوم الفتاة بذات الوقت بالعمل في بيتها وادارة شؤون البيت او اذا الام متوفاة الفتاة تأخذ هذه المسؤولية . ثم من ناحية اخرى اذا تركت الفتاة غير المتزوجة العمل فهي في الواقع احق في ان تأخذ تعويض من المتزوجة اذا اردنا ان نناقش الامر موضوعيا لانه لا نريد للفتاة ان تبقى دائما عالة على الاخ او الاب . انا ارى في هذا المجال ان لا نحدد المرأة المتزوجة . .

دولة رئيس المجلس

. . . اطلاق النص .

السيدة انعام المفتي

. . . لا عفوا ، اذا استقالت العاملة من الخدمة دون ذكر المتزوجة والغير متزوجة . حول (١) عندي نقطة اخرى اذا سمحت لي دولة الرئيس اتولها حتى لا اتف مرة اخرى على مايكرمون الدولة - اذا سمحت لي بالنسبة للتعويض الذي يغطى ذكرت بنود ثلاث تحست (ب) - ١ و ٢ و ٣ الي يتمطي ١٠٪ من متوسط الاجر للذين اكملوا خمس سنين ١٢٪ من ٥ - ١٠ و ١٥٪ من ١٠ - ١٥ يمكن هنا فيه هضم الحق الشخص الذي يعمل اكثر من ١٥ عاما ولا يصل لسن ال ٥٠ الذي يحق له ان يطلب راتب

٢ - ١٢٪ من متوسط الاجر السنوي اذا كانت مدة اشتراكه ٦٠ شهرا وتقل عن ١٢٠ شهرا . هنا المعيار الاشتراك .

٣ - ١٥٪ اذا بلغت مدة اشتراكه ١٢٠ شهرا على الاقل .

ج . لغايات هذا القانون (هذه حالات الخروج التي قرانها في الفقرة الأخيرة) تعتبر الحالات التالية من حالات خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق احكام هذا القانون وتحدد حالات الخروج الاخرى بقرار من المجلس . بلوغ المؤمن عليه سن ال ٦٠ سنة او اكثر من عمره وما الهوش خدمة طويلة يعني . بلوغ المؤمن عليها سن ال ٥٥ او اكثر من عمرها .

٣ - اذا كانت المؤمن عليها متزوجة او مطلقة او ارملة في تاريخ طلب الصرف للتعويض .

٤ - هجرة المؤمن عليه او المؤمن عليها .

٥ - مغادرة الاجنبي للبلاد نهائيا او اشتغاله في الخارج بصفة دائمة او التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة او تمثلية للدولة

٦ - الحكم نهائيا بالسجن على المؤمن عليه لمدة ١٠ سنوات فائتة او بقدر المدة الباقية للبلوغ المؤمن عليه سن ال ٦٠ سنة من عمره او لبلوغ المؤمن عليها سن ال ٥٥ ايها اهل .

٧ - العجز الكلي .

٨ - الوفاة

ملاحظة : حالات الخروج هذه غير ارادية ، الظروف .

دولة رئيس المجلس

في دي بتيقة للمادة .

د . يجوز للEMALE المتزوجة التي تستقيل من الخدمة او المؤمن عليه عند خروجه نهائيا من نطاق احكام هذا القانون وكانت مدة اشتراك كل منها ١٨٠ شهرا على الاقل الاختيار بين الحصول على التعويض المنصوص عليه في هذه المادة او على راتب تقاعد الشيخوخة الذي يخصص عند استقالتهم (هنا امطوه خيار ينتقد انا هذه المادة حيث كل المتقاعدين يملكون مبلغ الشخص سنا معيناً ويشتراك اشتراك معين .

دولة رئيس الوزراء

في الواقع قبل ما قال الدكتور خليل السالم يبدأ المساواة اذا كنا بدأنا تأخذ يبدأ المساواة المفروض ان نلغي الفقرة ١ وانما لاعتبارات خاصة جدا ، قلنا اذا استقالت تأخذ كذا فهو امتياز منفصل غير موجود للجنس الاخر . لذلك السيدة انعام قالت لا خليها مضبوطة بهذا الشكل وهي موافقة على ما قلت .

دولة رئيس المجلس

الست انعام ، هل انت مختلفة مع دولة الرئيس ام لا .

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيسين ، لو سمحتم لي لا عفوا نحن اقررنا في المجلس يبدأ ان المرأة يحق لها ان تتقاعد في سن ال ٥٥ مابتداء من اقرارنا لهذه المواد اعطينا حق خاص للمرأة لظروف معينة . نحن لا نريد ان نعطي تقديرات لانه فعلا المرأة التي تعمل تقوم وخاصة في بلدنا بعملين كاهلين داخل البيت وخارجه ، مسواء كانت متزوجة او غير متزوجة هذا الامر الذي يجب ان ننظر اليه ودولة رئيس الوزراء يداعب في هذا الموضوع ، نحن لا نريد للمرأة امور كثيرة تختطف عن اخيها الرجل لا نريد هذا مبدأ . . .

دولة رئيس المجلس

. . . امشي ولا بهمك . . .

السيدة انعام المفتي

. . . مش هاميني ، انا بس عم بقول لمعالي وزير الصحة بسمع الكلام الي عم بقوله دولة الرئيس ، نحن لا نقول في هذا المجال اننا نريد للمرأة شيئا غير مستحق ، اذا كان باعتقاد المجلس ان المرأة لا تستحق اعطائها هذا الامر ماليكن كذلك ، ولكن اذا نظرنا الى الموضوع نظرة واقعية نجد ان الجهد الذي تبذله المرأة داخل البيت وخارجه اذا كانت عاملة لا يبذله الرجل ، ومن هذا المنطلق جاء هذا النظام ، انا ارجو ان تبقى المادة وتحذف المتزوجة لان الفتاة التي لا تتزوج تقوم بعين كبير ، ولستسي كثير من الحالات الاولاد الذين يتزوجون يخرجون خارج البيت ولا يساعدون العائلة في شيء بينما

تقاعد يمكن ان يعمل ٢٥ عاما اذا بدأ وهو سن ١٦ سنة ويستغل ٢٥ عاما بيوصلش سن يحق له فيها ان يطلب تقاعد . وفي ذات الوقت تعطيه تعويض مماثل للشخص الي خدم حوالي ١٠ سنين بين ١٠ و ١٥ . مانا اري هنا انه يجب ان يوضع بند اخر ينصف الاشخاص الذين عملوا اكثر من ١٥ عاما . من ١٥ - ٢٥ اقترح ان يكون بنسبة ٢٥٪ .

السيد سلمان القضاة

اولا بالنسبة للفقرة الاولى - الفقرة الاولى في حالة الاستقالة - اذا استقالت المرأة المتزوجة - العاملة المتزوجة . لكن المرأة غير المتزوجة في الواقع تستفيد من احكام الفقرة (ب) تلك مطلقة عامل او غير عامل رجل او امرأة ، ولذلك يستفيد من نفس النص ليش اعطيتها ميزة ؟ اعطيتها ميزة لانها متزوجة .

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس يخيل الي من الضروري ايضاح المادة في الفقرة (١) و (ب) الانتسبين يجب ان نقول ١٠٪ من متوسط الاجر السنوي عن كل سنة خدمة انتساب . انا فاهم القانون بهذا الشكل الا انه هذا غير مربوط بالمادة ١ و ب و اذا كان هذا المفهوم مانا قانع . بس انه يكون واضح انه ١٥٪ تعادل تقريبا مرتب شهرين في السنة ، ولذلك اي زيادة بتصير في رأيي كثير واحسن انه ما نطالب بكثير في الفقرة د من المادة .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور في الحقيقة انا احب ان نخلص من النقطة الي اشارتها الست انعام ، قضية المرأة المتزوجة وماذا يقرر المجلس فيها ؟

الدكتور خليل السالم

انا رايتي في الجواب عن السؤال المساواة يعني كل ما استظفنا ان تطبق يبدأ المساواة كل ما كان ذلك افضل بين الرجل والمرأة والعزباء والمتزوجة . يعني يبدأ المساواة هو الاصل ، ما هنت اخذت الكلام خليلي اكمل بس السؤال .

دولة رئيس المجلس

بده دولة الرئيس يغطي شيء سابق ، تفصيل دولة الرئيس ، دولة الرئيس

هكذا من المفضل

الفترة تبقى تعمل في البيت داخله وخارجه ويجب ان تعطى حق المرأة المتزوجة .

دولة رئيس المجلس
بلكي بدنا نشجع النسوان على الزواج يا ست انعام :

السيدة نائلة الرشدان
انا يايد ما ذكرته السيدة انعام مش بس المتزوجة هنالك المطلقة والارملة ويكن ان تكون كل منها تعمل اولاد وتتحمل مسؤولية فيكون افضل من المرأة المتزوجة .

دولة رئيس المجلس
شكرا . دولة الرئيس ، ما دام المبدأ مثل ما قلنا وانطلقوا يعني في ضوء حكم الستات نهل في عندكم مخالفة ؟

دولة رئيس الوزراء
والله انا بذكر اشياء واقعية ومن خدمة سابقة في وزارة التربية ، والمعلمات ، اذا بنعطي حق من هذا النوع الصحيح المصلحة لا تقتضيه لان بالفعل الطلبات عندنا من هذا النوع بالاستقالات ستكون كثيرة جدا في هذا القطاع بالذات عندما تؤمن الزوجة دخل معين وتبقى في البيت اول ما يتفكر انها تبقى في البيت وترتك العمل . وهذه نقطة معروفة لكل من عمل في جهاز التربية والتدريب كبير جدا ونحن بالعمل حتى في قانون التقاعد عندما ربع سن التقاعد الى عشرين سنة استقالتنا ايضا المرأة وجعلنا خدمتها ١٥ سنة وهذا اعطيناه استثناءا للمتزوجة في الاصل ، اعطينا هذا الحق للمتزوجة والغير المتزوجة والمساواة فيها اصبح فيه خلل اننا بمنعذ فيه تمييز . متزوجة اعطيناها ايساه لانه عليها واجبات في بيتها ، اما اذا اعطينا الغير المتزوجة انا بامتقادي كل فناء متزوجة او غير متزوجة ستهذب الى البيت مادام انها امنست دخل معين .

دولة رئيس المجلس
شكرا سيدي ، الحقيقة لدينا الصيغة التي جاءت من اللجنة القانونية والاجتماعية وهناك اقتراح الست انعام : هل نصري على الاقتراح بفتح النظم ؟

السيدة انعام المفتي

نعم

دولة رئيس المجلس
من يثني على اقتراح الست انعام ، من يؤيد او يصوت بجانب هذا الاقتراح ؟ ما فيش ناس . وشكرا ، كل سيدي ، من لديه ملاحظات ثابتة - المادة بمجموعها - المادة ٥٥ الفترة - ١ - من عنده ملاحظة على بقية الفقرات لا احد ، دكتور خليل عنك شيء - شرف يا سيدي

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، كنت ساسال سؤال بالنسبة للفترة د للؤمن عليه عند خروجه ناهيا من نطاق احكام هذا القانون الاختيار بين الحصول على التعويض او على راتب تقاعد الشيوخوخة عندما يستحق هذا الراتب لو اختار التعويض ليس هناك اي اشكال لكن لو اختار راتب التقاعد معناه سينتظر للحصول على هذا الراتب بعض السنوات ، ثلاث او عشر سنوات ما هو حكمه بالنسبة للاشتراك في المؤسسة ؟ اظن من الضروري ان تكون الصورة واضحة هل يساهم او لا يساهم ، وهل يستحق نفس راتب التقاعد الذي يأخذه الشخص الاخر او لا ؟ يمكن هنا يجب الايضاح لاغراض المستقبل

دولة رئيس المجلس

شكرا معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

يجوز للعائلة المتزوجة التي تستعمل من الخدمة الخ الخيار هنا بين التعويض وبين راتب التقاعد ، المادة ٤٤ قررنا احكام التقاعد متى تتم ماذا لم تكن هذه الشروط متوافرة في التقاعد معناه ما فيش راتب تقاعد وما فيش اختيار ، يأخذ التعويض ما هو الاختيار هنا عندما يكون هناك تعويض ويكون بنفس الاختيار هنا عندما يكون هناك تعويض ويكون بنفس الوقت له ١٥ سنة خدمة و ٤٥ سنة ، يعني الاختيار عندما يكون مستحق التقاعد ، اما اذا ما كان مستحق التقاعد يأخذ التعويض ولا يوجد خيار .

دولة رئيس المجلس
سلمان بك

السيد سلمان القضاة

الواقع ان الفترة - د - هي حلت الاشكال الخيار اعطته الفترة د يجوز للعائلة المتزوجة التي تستعمل من الخدمة او المؤمن عليه عند خروجه ناهيا من نطاق احكام هذا القانون وكانت مدة اشتراك كل منها ١٨٠ شهرا على الاقل الاختيار وبين الحصول على التعويض المنصوص عليه في هذه المادة او على راتب تقاعد الشيوخوخة الذي يخص عند استحقاقه .

دولة رئيس المجلس

دكتور خليل انضمت الامور ؟

الدكتور خليل السالم

معالي احمد بك يشير الى حالة مختلفة جدا عن الحالة التي سألت انا عنها . فيها يتعلق بالانسان الذي اكمل ١٥ سنة وبلغ السانسة والاربعين الخيار واضح هو التقاعد الخيار واضح هو يقول بان هذا الخيار يتم بعد ١٥ سنة خدمة وبعد بلوغ ال ٤٦ ، انا لا اتحدث عن هذا ولا اعتقد ان هناك خيار لان التقاعد اولي واجدى من معقول واحد يقبل التعويض ويترك التقاعد انا بحكي عن قبل بلوغ سن ال ٤٦ واكمل ١٥ سنة ولم يستحق التقاعد هناك فجوة وفراغ قد يحدث في هذا الفراغ ، ما هو بدى الانتباه المؤسسة ؟ سيكون هناك فترة انتقال لبلوغ سن ال ٤٥ ، يعني يكون خرج من نطاق القانون وعمره اربعين سنة وخدمته ١٥ سنة ماذا يحدث هناك لخط ؟

دولة رئيس المجلس

طيب ، بدنا جواب الحكومة اذا امرتوا ؟

السيد عبد الرؤوف الروابدة

يتراءى لي ان سؤال الدكتور خليل غير وارد اصلا لانه اذا كان احيل على التقاعد قبل بلوغ سن ال ٤٥ وله ١٥ سنة خدمة - ينتكلم من تخفيض راتب تقاعد عند بلوغه سن ال ٤٥ لانه العمل و ١٥ سنة خدمة ، اذا خرج وعمره ٤٢ وان له ١٥ سنة يتقاضى التعويض فقط ولنكون يبلغ ال ٤٥ ما فيش تغاش يكون في وضع

ممتاز في المؤسسة ، لم يعد له مكان ابدا . اذا سمحت لي ، لاحظ ان طلب تخفيض الراتب مربوط بشرطين تحققا بنفس الوقت ١٥ سنة و ٤٥ من العمر ، اذا تحقق واحد ما ينتظرش تا يتحقق الثاني .

السيد محمد علي بدير

وجهة النظر التي قالها الدكتور خليل السالم وجهة النظر التي تفصل فيها معالي وزير الصحة . انا بفهم من بلغ ١٥ سنة عمل و ٤٦ عمر استحق التقاعد . انا اذا اتم ١٥ سنة ولم يبلغ ال ٤٦ هذا الذي يتسال عنه الدكتور خليل . ياسيدي ليس هناك مادة واضحة تعطيه حق التعويض - اذا هو موجودة خلينا نوجدتها واذا موجودة بيننا لنا ، والنقطة الثانية الي اثارها معالي الدكتور خليل السالم من بلغ الستين هل مضطر اذا اخرج من العمل واعطيه تقاعد واقل له مع السلامة والا اذا كان يستفاد منه . اذا ابقته واستغليت الفرصة الباقية من قدرته هل يا ترى هذا الانسان لا يستحق التقاعد عن المدة الزائدة الي تضاعف بعد الستين ، هل يقطع منه او لا يقطع ليس مسمى القانون ما يشير الى هذا .

دولة رئيس المجلس

القرار

السيد سلمان القضاة

البند (٣) من الفترة - ب - من هذه المادة بتقول ١٥ ٪ اذا بلغت مدة اشتراكه ١٢٠ المعيار ١٢٠ شهرا على الاقل ، يعني اذا له ١٥ سنة ولم يبلغ السن ، السن هنا مش شرطيبوخد تعويض بالاستناد الى البند ٣ من الفترة ب ، اما الخيار ترك بموجب الفترة د واضح يعني ١٨٠ شهرا .

دولة رئيس المجلس

ميد الله الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

المادة موجودة لان الفترة (ب) بتقول اذا خرج المؤمن عليه ناهيا او اذا غادر الملكية يستحق يا ، يا ٢ يا ٣ تاني الفترة د بتضمن حالات الخروج وبالتالي تقرأ مع الفترة ب ، الفترة

هكذا من الاجل

ج. يضمن حالات الخروج ، وبالتالي إذا في شخص بلغ سن ٤٦ أو ٤٤ ولم يستحق تقاعد استنادا لاي مادة بدء يأخذ تمويض ، إذا قلنا المادة (٣) من الفقرة (ب) فهي لا تسري لان الفقرة (ب) محصورة في احد حد حالتين لا يكون خرج بهلوم الفترة ج. لا يكون غادر ، فإذا لم يغادر أو لم يخرج بتحديد الفترة (ج) كيف بدء يأخذ، يعرض إذا كنت وضحت لها لا ، إذا اوضحت الموضوع يستحق التمويض وفقا للفترة ب سواء بـ ١ أو ٢ أو ٣ يجب أن يتوفر فيه احد شرطين إما الخروج من نطاق احكام هذا القانون أو يغادر الملكة نهائيا . بعدين الفترة عرفت الخروج المؤمن عليه عمره فخصمته بـ ٨ حالات الـ ٨ حالات ما بشلوش شخص عمره ٤٤ وخدم ١٢ سنة أو ١٥ سنة يعني ما استحق تقاعد لا يدخل هنا وبالتالي في نجوة كما ارى .

دولة رئيس المجلس

شكرا . معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

قررت التقاعد وقررت شروطه ، المادة ٥٥ تقرر التمويض ، في الفترة (د) يجوز للعائلة المتزوجة التي تستقيل من الخدمة أو المؤمن عليه عند خروجه نهائيا من نطاق احكام هذا القانون ، قد يخرج وعمره دون سن الـ ٥٥ الوارد في المادة (٤٤) فبمناها إذا خرج دون هذا السن لا يستحق التقاعد فهو يأخذ التمويض فلا يوجد خيار في هذه الحالة ، لكن إذا خرج وكان اكمل المدة يعطى له تقاعد اثناء وجوده في العمل ، استحق التقاعد والتمويض فهو بخير ، لكن إذا ما في تقاعد ما فيش خيار ، ما فيش اثنين ليختار بينهم لذلك المادة كما وردت من اللجنة .

دولة رئيس المجلس

شكرا . الست نائلة

السيدة نائلة الرشيدان

انا اخالف معالي الاخ ابو هشام .

دولة رئيس المجلس

الحاج مسدوح

السيد مسدوح المرابرة

الفترة ج من المادة ٥٥ لم تحدد مواد الخروج

نهائيا وانما حددت ما بعدها من الحالات ، تعتبر الحالات التالية من حالات خروج المؤمن عليه من التقاعد اما بعض ما لم يشر اليه فهو من حق المجلس أن يقرره وشكرا .

دولة رئيس المجلس

شكرا . دكتور خليل

الدكتور خليل السالم

سيدي الرئيس يخيلى الي ان من الضروري ان اذكر بعض الاخوان الذين يناقشون هذه المادة بالنسبة للخيار وخصوصا ابو هشام، بان في أنظمة بعض الدول وفي قوانينها لا يتقاضى الانسان راتب التقاعد حتى بلوغه الستين، لا يتقاضى الراتب ، ينتظر ، يعمل أو لا يعمل وينتظر حتى بلوغه الستين ، فانا نفهم من الفقرة (د) التي نتحدث عنها ان الخيار ليس بـ ٦٦ سنة التمويض والتقاعد ان تجاوز عمر الـ ٤٦ سنة ليس هذا هو المقصود بهذه المادة ، الخيار بين التمويض والتقاعد هو للذين لم يبلغوا عمر الـ ٤٦ ولذلك جاء في اخر المادة ، أو على راتب الشيخوخة الذي يخصص عند استحقاقه — أي استحقاق تقاعد الشيخوخة عند استحقاقه يعني بعد ثلاث سنوات أو بعد اربع سنوات أو بعد خمس سنوات وليس وهو مستحق لانه بعد الـ ٤٦ راتب التقاعد مستحق ، ولا يغفل انا في رأيي أن يقصد هنا الخيار بين تمويض وبين راتب تقاعد بعد بلوغ سن الـ ٤٦ . أيضا . علو فرضنا ان هذه المادة تعطي هذا الخيار ، يبقى سؤالي واثب ماذا يحدث ، هل تفرض عليه التمويض إذا كان له ٥٤ سنة أو ٤٤ سنة تفرض عليه التمويض بهذا المعدل أو نسمح له أن ينتظر سنتين ويساهم بالاشتراكات بالمعدلات المقررة ثم يكون له حق المطالبة بالتقاعد هذا هو سؤالي .

دولة رئيس المجلس

التبشير

السيد سلمان القضاء

المقرر

احب ان اوضح نقطة، ان الشخص الذي دون الـ ٤٥ أو لم يتجاوز الـ ٤٥ يأخذ تمويضه بموجب بند ٣ من الفقرة (ب) ، اما الخيار الذي وضع للفترة

(د) بدءا تجميع شرطين ، الشرط الاول انه يستحق التقاعد ابيض ١٨ شهر ويستحق التقاعد عندما يخر هذا بدء يخرج من البلد لو فرضنا متنا - يختار بين التقاعد والتمويض ولذلك نعتقد ما فيش اشكال يعني .

دولة رئيس المجلس

في عند الحكومة توضيح للاشكال هذا ؟

دولة رئيس الوزراء

بامتقادي ان ما طرحه الدكتور خليل السالم سؤال وارد المادة الموزعة علينا الصحيح هو ما وضعته اللجنة القانونية في المجلس ، ولكن مش موجود بين ايدينا المشروع السابق الذي قدم الى المجلس ، هنالك في بند كانه مشطوب من هنا وهو يوضح بعض النقاط التي اوردتها الدكتور خليل السالم اذا سمحتوا ان تبقي هذه النقطة معلقة لانها تحتاج الى ان نصل الى حل بشأنها .

دولة رئيس المجلس

شكرا — الحكومة طلبت تأجيل هذه المادة بهذه النقطة — فكري نتقدم للفرات الاخرى . امين بك

السيد امين شقي

في البند ٣ من الفترة ب بالإشارة الى ١٥٪ اذا بلغت مدة اشتراكه ١٢٠ شهرا على الاقل وماذا الاستاذ سلمان بانه يعم هذا المفهوم على المدة المستحقة للحالة التقاعد والتمويض على ١٥ وبهذا ظلنا كبيرا لان مقدار الاشتراكات الذي دفعها عامل مؤمن عليه مدة ١٨٠ شهرا قبل بلوغه مستوى اشتراكات دفعت ١٢٠ شهرا اذا الفترة د في رأيي انها ينبغي ان تكون د — ١ واولئك الدكتور خليل السالم ١٠٠٪ على مفهومه ليس هذه المادة لانه نص عملي ويغطي جانبيا مهما اذا اكمل بنص يتعلق بمقدار التمويض الذي يستحقه انبهم ابيض ١٥ سنة مشتركاً ولم يرد ان ينتظر التقاعد وانما اختار التمويض هذا التمويض يجب ان يكمل في هذه المادة في بقية الاشياء بحدود مقدار هذا التمويض بشكل عام .

دولة رئيس المجلس

شكرا — ابو هشام . بذلك ننترح نص ؟

السيد احمد الطراونة

نعم ، أو على راتب تقاعد الشيخوخة اذا كان مستحقا لذلك الراتب . يعني اذا كان في ذلك الوقت مستحق الراتب ببصير الخيار .

دولة رئيس المجلس

أي مقبرة ؟

السيد احمد الطراونة

الفترة د الاخيرة ، لانه ان نجعل واحدا خارج العمل ان ينتظر سنتين وثلاثة ويذهب اشتراكاته وهو لا يعمل حتى يكمل الـ ١٥ سنة حكمي غير وارد . يجب ان يكمل المدة وان يكمل السن وهو في العمل . اما ان نقول له ياتي ثلاث سنوات ، ادفع اشتراكات وانت بدارك ، حكمي مش وارد يعني .

دولة رئيس المجلس

شكرا . الست انعام .

السيدة انعام الحقي

سيدي الرئيس ، لم اعد اهم الفترة د ان الذي يكمل ١٥ عاما من العمل ولم يصل السن القانوني للتقاعد يحق له ان يختار بين اخذ التمويض أو الانتظار دون ان يدفع رسوما للؤسسة حتى يبلغ السن الذي يستحق فيها راتب التقاعد وهذه تحدث مثلا في أنظمة هيئة الامم حيث يستحق الانسان ان يأخذ تقاعدا ولكن لا يكون قد بلغ سن التقاعد فينتظر الى اخذ راتبه التقاعدي عندما يستحق ذلك حسب عمره ارى ان المادة واضحة وليس المقصود فيها عندما يجين عمره المناسب للتقاعد انه يقدر يأخذ تقاعد ، فالمادة كما اراها واضحة انه يحق له الحصول على التمويض المنصوص عليه في هذه المادة أو على تقاعد الشيخوخة الذي يخصص عند استحقاقه ، يمكن يكون عمره ٤٤ سنة ويستحق صرف راتب التقاعد عندما يصبح ٤٦ .

دولة رئيس المجلس

شكرا . دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

لو سمحت لي ، اذا بدنا نفتح الباب ياتي للواحد سنة وستين ، جئوا بالاشتراكات ، أو انتظر . هذا باب تهرب كبير بدء يكون من هنده

هكذا من المرحول

الزاوية . أما من ناحية ما ذكره الدكتور خليل على حالات الخروج والاستاذ عبد الله في الواقع المادة السابقة كانت - حالات الخروج تعطى للمجلس بان لا تنشأ حالات مثل الحالة التي ذكرها الدكتور خليل السالم ، اللجنة القانونية حددت الحالات في مقررات بينها كانت الفقرة ج تقول : تحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق احكام هذا القانون بقرار من المجلس مطلقا، ولذلك اي حالة تأتي طارئة كان يقرها المجلس انسه خروج من هذا القانون فمادت اللجنة القانونية ان تحشر او تحصر هذه الحالات ...

دولة رئيس المجلس

... عددت قسم وابقت للمجلس حق اعتبار ...

دولة رئيس الوزراء

... اذا ابقت قسم يكون هذا من الشيء الذي يبقى للمجلس بان يغطيه ضمن هذه الحالات ، ما في مشكلة يعني .

دولة رئيس المجلس

شكرا - سلمان بك

السيد سلمان القضاة

المقرر

ما اشار له دولة الرئيس ، الفقرة ج من المشروع الاساسي تركت تحديد الحالات - حالات الخروج الى المجلس ، جاءت اللجنة وضعت بعض الحالات ليس على سبيل الحصر وانما حددت الحالات وقالت الحالات الاخرى التي يقرها المجلس . ابقينا على فكرة المشروع واعطينا الحالات التي لا بد من الإشارة اليها

دولة رئيس المجلس

شكرا - الدكتور كارلوس

الدكتور كارلوس دميس

دولة الرئيس ، زدا على تعليق السيدة انعام ، مشن وارد في القانون ان يؤخر امضاء راتب تقاعد لمعد مضي سنوات ، الوصول السن اذا كان الشخص مثلا اشغل ١٥ او ٢٠ سنة وبقي له سنتين لان المادة (٤٢) ب تقول : انه يشترط لاستحقاق المؤمن عليه لراتب التقاعد

ان يبلغ السن القانونية او ان تبلغ مائة اشتراكه بالتأمين على الشيخوخة ١٢٠ اشتراكا على الاقل منها (٣٦) اشتراكا متصلة خلال الـ ٥ سنوات السابقة مباشرة او دافع الاشتراك مش ضروري يكون في العمل ، يجب ان ينفع الاشتراك في خلال الخمس سنوات قبل حصوله على التقاعد .

دولة رئيس المجلس

شكرا . ابو هشام

السيد احمد الطراونة

مزيد من الالتباس اذا ما اخفوا بالبراي الاول بالشكل التالي : الخيار بين الحصول على التعويض المنصوص عليه في هذه المادة او على راتب تقاعد الشيخوخة المنصوص عليه في المادة (٤٤) . يكون نصليا في الاشكال اما ان ياخذ التعويض المنصوص عليه في هذه المادة او راتب تقاعد الشيخوخة المنصوص عليه بالمادة (٤٤) هنا لا يكون التباس مطلقا .

دولة رئيس المجلس

ما راي المجلس - عبد الله بك

السيد عبد الله الزيماري

انا نهيت ان الحكومة تعتبر ان هناك بعض البنود سقطت ومع ذلك هناك نقطتين تحت الان ويخلط فيها النقطة الاولى تتعلق بان الفقرة (د) شو معناها وشو نتاقصها . انا في رأيي الفقرة (د) صحيحة وسليمة وواضحة وهي لا لبس فيها الاختيار يكون بين امرين ممكنين ما نبقى اختيار بين امرين واحد ممكن وواحد غير ممكن الفقرة د معناها بالفيض ، ان الشخص الذي يستحق راتب تقاعد الشيخوخة وفقا لهذا القانون ، يعني منذ استحقاقه معني وفقا لاحكام هذا القانون ليس مستقبلا حتما وهي غير واردة ، الشخص الذي يستحق راتب التقاعد وفقا لاحكام هذا القانون يصبح له منذ استحقاقه ان يختار بين استحقاق التقاعد وبين التعويض ، هذه انا برأيي مشن المشكلة ، المشكلة نقطة اخرى ، ان المادة (٤٤) فيها براغ بشأن امر اخر وهو ان شخص لم يبلغ السنتين وختم مقرر سنوات حسب النص

النص الان ليس له على وجه التحديد متسوك الامر بقرار من المجلس لانه يقع بحالات الخروج، ولذلك اذا كنا احنا ندنا نخط الحل مش الحكومة يا الحكومة بتخط الحل ، وشفنا ان رئيس الحكومة قال ان هناك نقطة بدنا معالجة ، اما ان تشفع النص ويترجوه او الان نشطب مقرة واحد ومقرة اثنين ، فلا نعلق استحقاق التعويض على سن معين . اذا انتهت خدمة المؤمن عليه دين ان يبلغ سن السنتين للرجل وكذا فيصرف له دين ان يبلغ - يعني يجوز ان يكون بالغ الـ ٥٥ او الـ ٥٥ او الـ ٦٦ لكن ليس له ١٥ سنة خدمة فنشطب واحد واثنين من النصوص الموجودة هنا ، او نبقى الموضوع ، الحكومة بتسد هذه الفقرة ، اما ان يترك الامر كما كان ايضا مشي المشروع الاول بحيث يكون للمجلس ان يحدد حالات الخروج، في رأيي هذا فيه اعطاء صلاحيات للمجلس اكثر مما ينبغي وحتى لا نستمر في هذا النقاش افضل ان تصح الحكومة وتقدم الحل :

دولة رئيس المجلس

شكرا . دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

اوافق الاستاذ عبد الله بفضل ان يكون التحديد للمجلس كما ورد بهذا الشكل ، بالرجوع الى وضع المجلس نفسه في الفقرة (ج) في مطلعها انه بالاضافة للحالات الموجودة الثمانية اعطى حق المجلس ولكن هذه الحالات يمكن ان لا يتوصل خيالنا وتكرينا لها الان . ولكن الحالة التي هم بذكرها بلوغ السنتين والخدمة التي اقل من ١٥ والكلام الذي قاله الدكتور خليل بلوغ الـ ٤٤ وخدمة ١٥ . انا باعتقادي يجب ان تكون من الحالات التامة المنصوص عليها مرحلة لانه حالات ستكون كثيرة وحالات جديدة بالبحث . ولذلك سنضع نمسا .

دولة رئيس المجلس

تركها للحكومة ، شكرا . دولة الرئيس تنظر ان ياتي بها ما يزيل كل الالتباس .

السيد احمد الطراونة

ما هو الالتباس ازلناه ؟ بان نقول باخر (د) راتب التقاعد تقاعد الشيخوخة المنصوص عليه في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

يا سيدي لو جاوا ودافعوا عنها كما هي بنقلها وينصوت عليها يا سلبا يا ايجابا . معالي ابو منيب ، انتقلنا الى مادة جديدة ، الحكومة التزمت .

السيد عبد المجيد حجازي

لحد الان الحكومة لما بتعطينا الاقتراح الجديد يا سيدي القانون بشكله الحالي يعني لا يعطى حوافز للمعامل بان يزيدوا مدة عملهم يعني ربطناها بـ ١٥ سنة ، مثلا لازم نفتح مجال ان تعطي العامل مجال انه يحب بان يشتغل لـ ٢٠ سنة ولـ ٢٥ سنة اذا عمره ببسبح ، مثلا لو قلنا انه الذي يشتغل ٢٠ سنة له كل الحقوق من تقاعد او تعويض حسب رغبته هذا يكون ولو سنه وصل ٣٧ سنة سيصبح هذا حافز قوي بان يزيد خدمة من ١٥ الى ٢٠ سنة ممكن للحكومة ان تفكر كيف تعطي حوافز وتشجيمات اكثر بانها تساوي مدة اكثر اذا عمره ببسبح .

دولة رئيس المجلس

شكرا . ننتقل الى المادة التي تليها .

المقرر

السيد سلمان القضاة

المادة (٥٧) يوقف صرف الراتب الى اي مستحق اذا استقدم في العمل وكان دخله منه يعادل ذلك الراتب او يزيد عليه ماذا كان دخله في ذلك العمل اقل من الراتب - المادة (٥٦) .

يشترط في استحقاق الزوج للراتب عن زوجته المؤمن عليها والمتوفاه ان يكون مضائيا بالمعز الكلي وان لا يكون له دخل خاص اخر يعادل استحقاقه من راتب التقاعد او راتب الاعتلال ماذا كان ذلك الدخل اقل مما يستحق من ذلك الراتب فيدفع له بمقدار الفرق بينهما ويوزع ما يتبقى من الراتب بعد ذلك على المستحقين الاخرين طبقا للائحة المصنفة في الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون دون اخذ الزوج بعين الاعتبار في ذلك التوزيع .

هكذا من المرحول

دولة رئيس المجلس
أمين بك .

السيد أمين شقير

في هذا النص احلال ببدا اساسي ناشي عن حقوق الزوجة التي تدفع اشتراكها حين تكون عابلة لا بد لها من ان تطبلن الى ان ورثتها مسبتحقون حقوقها كما لو كانت حية ومتقاعدة فالمادة (٥٦) تضع شروط على استحقاق الزوج لتقاضي الراتب التقاعدي ان يكون مصابا بالعجز الكلي وهذا شرط مجحف وغير منطقي خصوصا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان مهمة هذا القانون هو رفع مستوى المعيشة للطبقة العاملة ولكل من يعملون ، لذلك اعتقد ان هذا القيد قيد في غير محله ينبغي ان يلغى .

دولة رئيس المجلس

شكرا . معالي الوزير .

السيد عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحة

يبدو ان الامور عم يتخلط علينا احيانا الاصل ان مستحق راتب التقاعد اطلاقا سواء اكان ذكرا ام انثى لا يتقاضاها اذا خرج من نطاق القانون اما انه عمل في عمل واصبح له دخل او تجاوز عمره النص المنصوص عليه للابناء جئنا فقط للحديث عن الزوج الذي يتقاضى من زوجته ، لان العادة دائما الزوج ماعلا في حين ان الزوجة العكس ، ولذلك جاء النص للتحديد ان الزوج يتقاضى من زوجته حصته من راتب التقاعد اذا لم يكن ماعلا لماذا كان ماعلا لا يستحق لان ايضا الزوجة اذا كانت عابلة لا تستحق من زوجها وحكمتها المادة التي بعدها ؛ يشترط لاستحقاق الزوج للراتب من زوجته المؤمنة عليها والمتوفاة ، الاصل ان من يعمل لا يتقاضى هذا الراتب لماذا نضمن ؛ نحن نضمن هذا التعامل خلال حياته ونضمن عائلته خلال الفترة التي لا تكون فيها ماعلة فإمره على الكسب ، وهذا نقط الضمان ؛ ان لا اجتمع الاصلين يعني الحياة بالورثة والامميونك هذا الراتب للقيام .

دولة رئيس المجلس
أمين بك

السيد أمين شقير

سيدي ان الاصل ، هنالك التزامات الدولة لا تهب الناس صدقة في هذه الحالة وليست دكان دفع هبات ، وانما هي تتقاضى رسوما واشتراكات شهرية على الرواتب التي تستثمرها ونشيتها وتستفيد منها لحساب هؤلاء الناس ، فالعامل ورب العمل اشتركا في عملية واحدة مهبتها تأمين ضمانات اجتماعية للعامل ومائلته ومن ورثته وبقيت حفظ كرامتهم بعد الوفاة او عند الشيخوخة والعجز . فكل ما يؤدي الى زيادة دخولهم من هذا المصدر ينبغي ان تكون ضمن الخط الاساسي لمنطق هذا القانون والا كان الاجدر ان يقوم كل عامل بان يلزم مثلا بان يؤمن على حياته لدى شركة التأمين بدخل هذه المؤسسة ، ولكن هذه المؤسسة تمتاز على شركة التأمين بانها مؤسسة تقوم اساسا على مهم احتياجات مجتمعية تليها من خلال عملها لذلك سواء ما ورد في المادة (٥٥) او المادة التي تليها هي تقع ضمن نفس المنطق ونفس الابدأ وتستوجب نفس الاعتراف .

دولة رئيس المجلس
عبد الرؤوف بك

السيد عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحة

ارجو العودة الى المادة التي بعدها مباشرة يوقف صرف الراتب الى اي مستحق اذا استخدم في عمله ، هذا الاصل في الحكم انه كل مستحق لراتب يوقف صرف الراتب اليه اذا استخدم في عمله ، جئنا لنضع اكثر للزوجة اذا كان زوجها غير عامل ماعلا اذا هذا الزوج استخدم في عمل والدخل الي ياخذه من ذلك العمل اقل من حصته الفرق الباقي نعیده لباقي المستحقين بعكس الحالات الاخرى ، في الحالات العادية اذا اي مستحق استخدم في عمل حصته تقتطع ، تصبح من حق المؤسسة ولا يفاد توزيع الراتب على بقية المستحقين مرة اخرى الا في حالة الزوجية اذا توفيت زوجها اذا كان ماعلا حصته يعاد توزيعها على باقي المستحقين نحن نحاول ان نعطي قاعدة اكثر للزوج من زوجته او لعائلتها .

دولة رئيس المجلس

شكرا - الدكتور كارلوس

الدكتور كارلوس ديمس .

• . الراتب الى الصندوق بل وزع على البائسين .

السيد احمد الطراونة

الاصل ان راتب التقاعد للعامل او من يعلم العامل بعد وفاته ، الاصل ان الزوجة لا تعيل زوجها بل بالعكس في حالة عجز الزوج فلذا عجز الزوج بموجب المادة (٥٦) يعطى له ما يستحق من الراتب وحتى بقية المستحقين ، مثلا لما نتكلم عن الابنة المطلقة تستحق ولكنها اذا تزوجت يسقط استحقاقها . لو توفي المستحق يسقط استحقاقه شأنه في ذلك شأن تانسون التقاعد ، ليست القضية قضية ارث ان هنالك ورثة لهم حق ولكن هنا ضمان مساعدة من المجتمع الى هذا العامل . هذه المساعدة يجب ان تكون لانها تتعلق في ناحية مالية محددة ومحصورة ويجب ان لا تكون مطلقة ، لهذا فان كلية المستحق هنا هو الشخص الذي ورد عليه النص انه يعمل من قبل العامل . فالزوج لا يستحق الا اذا كان عاجزا عن العمل او مية علة لذلك بناء المادة كما هي .

دولة رئيس المجلس

شكرا . الست انعام

السيدة انعام المفتي

سيدي الرئيس ، الدراسات تشير الى انه اكثر من ٧٥٪ من النساء اللواتي يعملن لاسباب اقتصادية يعني ان دخل الزوج وحده لا يكفي لاعالة العائلة ، فلذا توفيت الزوجة والزوج يعمل بمعنى هذا دخل العائلة قد نقص كثيرا قد يكون نصف الدخل ينقص ، هذا من ناحية من ناحية اخرى اود ان اسال معالي عبد الرؤوف بك اذا بقيت هذه الزوجة على قيد الحياة ووصلت سن التقاعد واستحققت التعمييض او التقاعد لها الحق ان تأخذ التقاعد وزوجها يعمل ، فلما لا ارى الجبر الذي يدعو في حالة وفاة الزوجة وكانت قد اسهمت من مالها اثناء عملها في هذه المؤسسة ان يبقى الدخل للعائلة

مستتب والمستوى المعيشي الذي يعيشونه لا يتزعزع كثيرا بوفاتها والا كانت النلية من الضمان ناقصة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحة

رجائي الحار ان لا يفهم اننا نفرق بين زوج وزوجة عفا يا ست نحن نخدم الزوجة انا ارى شطب المادة . . نعلم الزوجة ، الاصل المادة (٥٧) لا تتكلم عن ذكر او انثى تتكلم عن الجميع ، كل مستحق لخصته من التقاعد اذا عمل بنظر الحصة هذا الاصل ، جئنا بالاستثناء لنخدم الزوجة بورثتها وهذا ابنسا من العز الى يتأخذ المرأة على ظهرنا ان الزوجة اذا توفيت وزوجها غير عامل يأخذ حصته من التقاعد مثل الزوجة الى يتوفى عنها زوجها ، لكن اذا هذا الزوج عمل حصته تعود لبقية الورثة ، هذا الاصل في المادة ، هذا المقصود من المادة وليس هناك قصد آخر ، هو اعادة حصة الزوج لتوزع على ابنائه اما في حالة العكس فلو المتوفي الزوج الزوجة حصتها اذا تعمل لا تتوزع على اولادها .

دولة رئيس المجلس

اذا المادة الان في اقتراح - السيدة انعام - الست انعام بتصري على اقتراحك ؟ اذا المجلس موافق على المادة ٥٦ بالنص التالي :

المادة (٥٦) يشترط لاستحقاق الزوج للراتب من زوجته المؤمن عليها والمتوفاة ان يكون مصابا بالعجز الكلي وان لا يكون له دخل خاص اخر يعادل استحقاقه من راتب التقاعد او راتب الاعتلال فلذا كان الدخل اقل من يستحقه من ذلك الراتب فيدفع له بمقدار الفرق بينها ويوزع ما تبقى من الراتب بعد ذلك على المستحقين الاخرين طبقا للانصبة المحددة في الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون دون اخذ الزوج بعين الاعتبار في ذلك التوزيع .

الجميع

موافقون

السيد المشور

سلمان القضاة

المادة (٥٧) يوقف صرف الراتب الى اي

هكذا من المأهول

مستحق اذا استخدم في عمل وكان دخله منه يعادل ذلك الراتب أو يزيد عليه فإذا كان دخله من ذلك العمل أقل من الراتب الذي يستحقه يدفع له منه بمقدار الفرق بينهما على أن يمد إليه راتبه اذا ترك العمل اعتباراً من أول الشهر الذي يلي الترك .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

الجمعية :

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٥٨) أ - مع مراعاة المادة ٥٩ - من احكام هذا القانون لا يجوز الجمع بين أكثر من راتب تقاعد واحد أو بين أكثر من راتب اعتلال مما هو مقرر بمقتضى احكام هذا القانون فإذا استحق الشخص واحد أكثر من راتب تقاعد أو أكثر من راتب اعتلال أو استحق راتب تقاعد واعتلال معاً فيؤدي إليه الراتب الأكثر فقط .

ب - لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد أو راتب الاعتلال المستحق بمقتضى احكام هذا القانون وتمويش الدفعة الواحدة المقدرة نسي تامين الشيخوخة .

ج - يجوز الجمع بين الرواتب المقررة بموجب احكام هذا القانون وراتب تقاعد أو عجز أو شيخوخة مقرر بموجب أية تشريعات أخرى .

دولة رئيس المجلس

المادة ٥٨ مطروحة للتصويت هل يوافق المجلس عليها كما تلاها المقرر .

الجمعية :

موافقون .

السيد المقرر

سلمان القضاء

المادة (٥٩) يستثنى من احكام حظر الجمع المنصوص عليها في هذا القانون بين راتب التقاعد أو راتب الاعتلال أو أي دخل آخر من عمل مشمول باحكام هذا القانون ، وكذلك بين راتب تقاعد أو راتب اعتلال اذا كان الجمع تطبق عليه إحدى الحالات التالية :

١ - اذا كان مجموع الدخل والراتب

المستحق أو الراتبين المستحقين لا يزيد على المبلغ الذي يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

ب - اذا كان راتب التقاعد أو راتب الاعتلال أو راتب التقاعد والاعتلال اللذان يتناولهما الجمع مستحقين عن الدين خاضعين لاحكام هذا القانون ولا يزيد مجموعهما عن المبلغ الذي يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

ج - اذا كان مجموع اجر الزوجة العاملة أو راتبها التقاعدي أو راتبها بسبب الاعتلال وراتب التقاعد أو الاعتلال الذي أوّل إليها من زوجها لا يزيد عن المبلغ الذي يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

د - اذا تجاوزت نتيجة جمع المبالغ التي حددها مجلس الوزراء بمقتضى الفقرات السابقة يدفع من راتب التقاعد أو راتب الاعتلال الآخر ما يفي بالمجموع المسموح به فقط .

هـ - لمجلس الوزراء زيادة المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة بناء على توصية المجلس .

دولة رئيس المجلس

مادة (٥٩) عبد الله بك .

السيد عبد الله الريماوي

انا انهم ان صلاحية مجلس الوزراء كما هي واردة في هذه النصوص صلاحية تتصرف كل حالة على حدة ، يعني انه مجلس الوزراء يحدد المبلغ بالنسبة لكل حالة وإذا كان الأمر كذلك فهو ليس امراً مستحباً أو مقبولاً أما اذا كان المقصود أن مجلس الوزراء ينظم أن يضع قاعدة للحد الأعلى والقاعدة قابلة للتعديل يكون الأمر مقبولاً ، عندئذ لا بد من تعديل النص بما يؤدي هذا المعنى بحيث عبارة الذي يحدده مجلس الوزراء الذي يقرر بنظام يضعه مجلس الوزراء أو الذي يحدده بتعليمات تصدي أن لا يكون التحديد منصب على حالات فردية وإنما أن يأخذ صيغة تنظيمية ، وفق قواعد يقررها مجلس الوزراء يكون هذا اضبط .

دولة رئيس المجلس

الحكومة موافقة على هذا التعديل يا سلمان بك وابن نضمها يا سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

هذه بنحطها مع الفقرة (هـ)

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، اشير الى السطر الثاني من المادة (٥٩) « واي دخل آخر » الحقيقة المقصود فيها اعتقد هو الدخل الآخر من الاستخدام من العمل وليس أي دخل آخر مطلقاً ، والايكون كما لو كان في مجال الحرمان الانسان من راتب التقاعد اذا اجر بيت تريد اجرة من الحد الأعلى الذي سمح به مجلس الوزراء ولايضاح ذلك ، اما ان شطب « واي دخل آخر » أو يعرف هذا الدخل بأنه دخل من الاستخدام من العمل . اذا كان الدخل الآخر يختلف عن راتب الاستخدام فالحقيقة الموضوع انا بعتمد بحاجة الى بحث طويل لانه عندئذ تلغى حقوق الانسان لاي سبب من الاسباب . فهذا ما لا يقصده المشرع . أخشى أن تكون هذه العبارة وبالمفهوم الذي يعرضه الاخ الروابدة عندئذ بتصير العملية خلسة جداً ويجب التوقف عندها .

دولة رئيس المجلس

عبد الرؤوف عندك شيء ، والا اشوف الاعضاء لين بك .

السيد امين شقير

هذا القانون انما وجد بالاساس لخدمة المجتمع والعاملين بهذا المجتمع ، وعلى هذا الاساس لقي هذا القانون كسل الترحاب الذي استقبل به على الصعدة عديدة ، غير أن التفسير الذي قدمه معالي الوزير الان يوحى بظاهرة وموقف لا يستوقف الاعضاء فقط ويستوقف المجلس ، وانما يمكن ان اصغه بانه يبرز كل الموقف . الاصل أن نرفع مستوى المعيشة للناس ، ان نضمنهم ، ان نؤمن تطوراً مستمراً في مستوى معيشتهم ومستوى دخولهم ، وهذا القانون انما ينظم هذه العملية ولا يعطي احدا منحة أو هبة ، مرة أخرى هذا المال الذي يدفع للناس هو من مالهم وليس هبة من احد وبالتالي فإن كل قرش يدفعونه بأي مرحلة من حياتهم ينبغي أن يكون استحقاقاً لهم في نهاية حياتهم سواء كانت لهم دخول من مصدر خاصة مهما كانت طبيعتها وفي رأيي حتى ولو كان من عمل استجد

بعد فترة تقاعدهم الاصل ليس أن يبقى الناس في نطاق الفقر والحاجة والموز وانما أن نجنبهم وأن نساعدهم على تجنب تلك الحالات بشكل نهائي .

دولة رئيس المجلس

شكراً امين بك . ابو هشام

السيد احمد الطراونة

انا اوافق الدكتور خليل بك والاخ الاستاذ امين لانه ليس من العدالة في شيء أن تحرمه راتب التقاعد الذي استحق له اذا كان له دخل آخر . رجل استحق راتب التقاعد ومات ابوه وورث منه ، بقطع راتب التقاعد تبعه . لماذا لا نطبق هذا المتقاعد على راتب التقاعد المعادي لذلك انا مع الدكتور خليل في اقتراحه شطب كلمة « واي دخل آخر » .

دولة رئيس المجلس

ما هو رأي الحكومة ؟

دولة رئيس الوزراء

انا بقترح أن تكون (أي دخل آخر) ممن الاستخدام متى دخل فرد آخر لمل عنده بيت أو عنده اسهم أو عنده شيء آخر .

دولة رئيس المجلس

شكراً دولة الرئيس تفضل عبد الله بك .

السيد عبد الله الريماوي

الواقع سنعود ايضا للمادة (٥٧) ولا بد ان نختار بين امرين ، اذا استحق شخص راتب تقاعد فهل نحرمه منه اذا كان له دخل آخر جواب لحد الان ، لا ، مع تحفظ ابداء دولة الرئيس والدكتور خليل طرحه كاحتمال وهو الا اذا كان الدخل الآخر من عمل . انا استهجن ان نعتبر الدخل من عمل مبرر لقطع راتب التقاعد يعني اذا استحق شخص راتب التقاعد ولم يكن له بيت بالورثة يؤجره ما هوش ملاك وراح اشتغل فالثالثه اشتغل بنحسب عليه دخله هذا اما الذي وارث بيت ما بنحسب عليه دخله هذا غير مستقيم ، ولذلك انا ارى ان الحل السليم هو شطب هذه العبارة وان يعود المجلس الى المادة (٥٧) عفا فيمد لها بما ينسجم مع هذا المعنى لانه المادة (٥٧) والواقع يعني تركت لنرى

هكذا من الأصل

الموضوع الى اي مستحق اذا استخدم في مبل وكان دخله منه يعادل ذلك الراتب او يزيد عليه. الخ . هذه المادة تفرق بين عاملين واحد استحق الراتب وعنده بيت وارثه بياجره ، بتخليه راتب التقاعد اما اذا راح كدح بئمنه عليه ، لذلك يجب ان تعمل المادة التي نحن بصدها بل ما اقترح الدكتور خليل والاخ امين بحيث تشطب عبارة (واي دخل اخر) وان تعمل المادة ٥٧ - بما ينسجم مع هذا المعنى ايضا .

السيد محمد علي بدير

سيدي اولا الحقيقة ما لازم ناخذ الدخل الاخر كله اربح قد يجوز الدخل الاخر نتيجة مقصد ومبشر ، انا عندي راتب ١٠٠ دينار اجتهدت ان اوفر منه عشرة دناتير واشترت بيت لا يجوز ان يقال انني ورثته والانسان الثاني عنده راتب ١٠٠ دينار بيجريهم ويبدن عليهم فلاني انا وفرت احرم من راتب التقاعد فانا اوافق الاخ على شطب ال (٥٧) ايضا وعلى شطب اي دخل اخر على هذا الاعتبار لانه ليس محصورا في الارث فقط .

دولة رئيس المجلس

شكرا . الحقيقة صار واضح . كارلوس بك بك تأيد الحج ؟ كارلوس بك تفضل .

الدكتور كارلوس ديمس

الهدف من هذه المادة ان لا يعطى تقاعد لشخص دخل ثانية في مشروع التأمين انا هذا الذي ابيه ، بمعنى اخر الى استخدم ثانية ودخل ضمن احكام التأمين ، معلوم لانه هنا في المادة (٥٧) يقول استخدم ، فانا بعمق اذا وضحت على هذا الاساس .

دولة رئيس المجلس

يعني لا يجمع بين راتب التقاعد والعمل في مؤسسة واخذ راتب جديد .

الدكتور كارلوس ديمس

واخذ راتب ويدفع منه تأمين .

السيد عبد الله الريماوي

لا يجوز الجمع بين الرواتب واي دخل اخر على ان يكون واضح الا اذا عاد العامل الى التأمين ، اذا العامل عاد للتأمين بغير الكلام ماني لانه سيستفيد من زيادة المدة بالتأمين

اما لا يجوز اصلا انه يتطلع راتب التقاعد بسبب اي دخل اخر او استخدام او اي شيء اخر ما لم يكن العامل عاد الى التأمين مرة ثانية .

دولة رئيس المجلس

يعني المجلس ليس لديه اي اعتراض على تبني الاقتراحين بالمادة التي تلاها المقرر والمادة التي سبقتها وحتى ينسجم المعنى مع ما تريده الحكومة اعتقد دولة الرئيس موافقين على الاقتراحين يشطب كلمة (اي دخل اخر) ؟

دولة رئيس المجلس

اذا سمح دولة الرئيس ان يؤجل هذه المادة الى الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس

المجلس يوافق على التأجيل ، شكرا : استمر سلمان بك .

(ووقت على التأجيل)

دولة رئيس المجلس

ابو نواز كحل محل سلمان بك - المادة ٦٠

المقرر

السيد علي البشير

المادة ٦٠

المادة ٦٠ - على كل مستحق اخطار المؤسسة عن كل تغيير يطرا على سبب استحقاقه للراتب اذا كان من شأن ذلك التغيير ان يؤدي الى قطع الراتب او وقفه او تخفيضه وذلك خلال شهر على الاكثر من تاريخ وقوع التغيير ، وفي جميع الاحوال تسترد جميع المبالغ التي حصل عليها اي مستحق من المؤسسة دون وجه حق مضاعفا اليها لمائة سنوية مقدارها (٦٠ ٪) تحسب من تاريخ الحصول على تلك المبالغ وحتى تاريخ ردها للمؤسسة .

دولة رئيس المجلس

الواقع من ناحية الاقتراحات اي دخل اخر في وجهات نظر متعددة في هذا الموضوع ، المادة التي طلب تاجيلها طلبنا التأجيل الصحيح ، بشأن عمل الحسابات الاكتوارية والتأثيرات المالية اذا قلنا في مطلقها « اي دخل اخر » اي دخل بموجب هذا القانون ، بننا تعمل حساب ونرى اذا كان الحساب من ناحية هذه المؤسسة ان نطرحها على اطلاقها على اي مورد اخر ، اما

لذا وجدنا الحساب الاكتواري لا يساعد هذه المؤسسة في المستقبل ، عندئذ تستطيع ان تحدها بالدخل النصوص في هذا القانون هذا هو المصعد .

دولة رئيس المجلس

شكرا دولة الرئيس ، اذا مؤجله عبد الله بك .

السيد عبد الله الريماوي

المادة (٦٠) مادة منفصلة مش مرتبطة بشيء المادة (٦٠) المهم فيها انها تضع على كاهل العامل واجب ملخصه ان يعلم المؤسسة بوثائق ذات اثر قانوني ، انا في رأيي ان تكليف العامل بهذا الاعلام فيه شيء من العنف ، لانه مش كل العمال عندنا على وعي قانوني وعارف بهذه التفاصيل الخ . بالمقابل انا مع انه اذا العامل اخذ شيء لا يستحقه يكون للمؤسسة ان تسترده لحق الاسترداد ينص عليه ، لكن ايضا بدون الدوائد وواجب التحقق من العامل يستحق ما اخذه اولا يستحق ملقى على كاهل المؤسسة يعني نطلب عبء الإثبات .

دولة رئيس الوزراء

في الواقع انا اختلف مع الاخ ان العامل لا يعرف القانون ، لا يعرف القانون كويس . قوانين العمل عمالنا لديهم من الوعي ، واذا كان تالي في اي نقطة اخوانا المحامين كثيرين وحريريين من كثة التفضيا وروية هذه المواضيع . اما اذا بدي اطلق هذه المادة على اساس ان المستحق لا يخبر المؤسسة عن اي زيادة او اخذ اموال ومن لم يعيدها بدون مائدة معناه انا بفتح للعامل بالبلد مجال كبير يشغل هذا الموضوع ، المفروض ان هذه المواد مقرونة لدى العمال ، العمال عننا مهتمين جدا في هذا القانون وقانون العمل واختيرت فيه في هذه المناسبة .

دولة رئيس المجلس

ضوابط لا بد منها - شكرا دولة الرئيس . جودت بك .

السيد جود سبول

دولة الرئيس ، ان الاخذ بالنطق الذي تفضل به الاستاذ الريماوي يعني بالتالي ان المشرع مكلف بتبليغ كل تشريع جديد ، الى كل مواطن حيثما كان بغض النظر عن مستواه ودرجة وعيه ، فكل قانون يسن ينص في نهايته او في بدايته على نفاذه وسريانه اعتبارا من تاريخ يحدد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية او من تاريخ كذا والجهل بالقانون لا يعفي من مسؤولية مخالفته . فالنص على الزام المؤسسة بتبليغ كل حالة بمفردها يعني بالتالي احباط محتوم ولذلك فاني لا اوافق الزميل الاستاذ عبد الله الذي لا اشك في صدق نيته فيما هدف اليه من هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

يا سيدي المؤسسة ستظم هذه الاشياء وتقوم بالتوعية وستفتح مكاتب الخ .

دولة رئيس الوزراء

المؤسسة لا تستطيع ان تفتش على العامل وانه طلق زوجته او الزوجة ماتت او الابن مات او كذا هذه مفروضة بكل القوانين على ان يبلغ عنها الشخص فاذا اخذ شيء ولم يبلغ عنه يعني اقل مما اني استرجع مع مائدته ، انا ما بعتد لانه هذه اشياء واضحة وقوانين التقاعد ايضا واضحة فعندما يبلغ سنة القانوني ١٨ بسده يخبر المالية انه بلغ السن ويطلب اخصصوا التقاعد عنى .

السيد محمد علي بدير

اتفق مع الاستاذ الريماوي فقط في شطب قضية الفائدة على المبلغ المسترد واعتقد ان الاخطار يجب ان يكون من صاحب الاستحقاق .

هكذا من المصحح



السيد طاهر حكمت

انا اسلم مع دولة الرئيس بن لدى العمال وعيا كافيا في القانون ، ولكن هناك احوال في المادة (٦٠) قد تستل على العامل اعتبارها من الامور التي تؤدي الى قطع الراتب او وقفه ام لا لانها تتوقف على تفسير قانوني قد لا يستطيع العامل بمعلوماته المحدودة التوصل اليه ، ولذلك ليس من العدالة ان نحسم حكم هذه المادة على سائر الاحوال ، وفي نفس الوقت ، فانني اقدر ان المؤسسة ليست ملزمة ولا يجوز ان تكون ملزمة بتقصي احوال تغير الاستحقاق ولكن هناك طريقة اخرى متممة في الاحوال المشابهة تكاد تكون حلا وسطا بين الاتجاهين وهذه النقطة هي ان يعاقب العامل بمثل العقوبة المنصوص عنها في المادة (٦٠) في حال تقديمه بيانات غير صحيحة على ان يصار الى تزويد العامل بمبالغ دورية توزع عليه دوري يقوم بتسليمها كما هي الحال في حالة التناقص التامد الحالي وان لا تترك حالات الانسلاخ لجرد اجتهاد العامل فيها اذا كان الوضع الذي قد توصل اليه يشكل حالة توجب قطع الراتب

او وقفه ام لا . وانما يجب ان تعلق العقوبة على تقديم بيانات كاذبة بسوء نية وبتبين سوء النية هذا اذا زود العامل باستبيان محدد في وقت محدد يحوي اجابات يلتزم العامل بالصدق فيها ، فاذا لم يكن صادقا في تمينة هذه البيانات يوقع عليه العقوبة القانونية وبهذا نكون قد توصلنا الى حل معقول .

دولة رئيس المجلس

شكرا . عبد الله بك .

السيد عبد الله الريماوي

ليس من المعقول ان نشيد بوعي العامل ونحمله فائدة ٩٪ انا اوافق ان العامل واعى ولكن اماننا حالة بعدها تنظيم سليم ، الذي حايصر فعلا ان المؤسسة دون نص في القانون ستخرج التعليمات وتضع الشوف وتضع الوسائل التي تيل ما ندفع لا بد وان يعينها العامل ومن واجبه ان تضع هذه الامور بالطريقة التي تحقق المعلومات الكافية ، ولذلك انا اصر على ان الجهة التي لازم تتحقق ان العامل اخذ ما يستحقه هي المؤسسة نتيجة تقديم العامل لمعلومات تطلب منه ، فمن هنا وضع ال ٩٪ لا يكون مبرر اذا اخذ العامل اموال بعد ما قدم الاوراق الي اعطته اياها المؤسسة . من هنا انا اقترح شطب المادة كلها وان يستعاض عنها كما سيأتي وانا معتقد انه موجودة وان هناك ستضع التعليمات وتطبع النماذج اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

شكرا . احمد بك .

السيد احمد الطراونة

ان نستبد هذه المادة من مبدأ قانون التناقص المدني الموجود لدينا ، فلو صرفت الخزينة لاحد المواطنين المتقاعد مبلغ زائد ثم استردته فهي تسترده بدون فائدة ولا تأخذ فائدة ، لذلك انا مع الرأي القائل يشطب ال ٩٪ فائدة على العامل لان المؤسسة كان يجب ان تدقق اكثر عندما صرفت هذه المبالغ وهناك مجز منها فيمكن ان يعود اليها ما دفعته بغير فائدة .

دولة رئيس المجلس

شكرا حج ممدوح .

السيد ممدوح الصرايرة

اترح ان تعاد صياغة هذه المادة على ضوء النقاط التي اشار اليها الزميل طاهر حكمت بحيث تشمل على تقديم استبيان من المستحق كل ستة شهور مرة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

شكرا - الحقيقة يعني النقاط في دولة رئيس المجلس

السيد محمد الشريف

يجب وضع الضوابط الصحيح وخلافا نعرف انه لا توجد مؤسسة تستطيع تحصر المعلومات من الالف من العمال فيما اذا زوجته توفت او ولد له ابن او بلغ ابن له السن او دخل في السن او وفاة في حادث او وفاة يعني هذه الامور يلزمها الملاحقة المستمرة ٩٪ يمكن تول انها ٦٪ ، بيجوز شلطين ال ٩٪ كثيرة . لما الصحيح اذا ما بدنا نقول في فائدة يعني كانه تشجع عدم وجود الضوابط . وقصد وضع ضوابط لئلا يبان لا يتهاونوا بمعنى اخر . كلهم ييعرفوا القانون وعندهم وعي بالقانون ، ولكن يكن لاحدهم ان شول له نفسه ان لا يخبر المؤسسة ان قصد لذلك لا بد من وضع ضوابط .

دولة رئيس المجلس

شكرا . عبد الله بك .

السيد عبد الله الريماوي

انا امتد ان الضابط الكافي هو ان العامل الذي يقضي شيئا لا يستحقه سيرده ، لان العامل الذي يأخذ مبلغ في القالب مش رايح يحطه في البنك ، العامل يأخذه ليصرفه ، فلما يكون عارف انه اخذ مبلغ بغير وجه حق سيرده ، هذا يكون ضبط .

٢ - هذا ايضا كما اشار دولة الرئيس (رئيس الوزراء) انه اشاد بوعي العامل . وشيد ايضا بخلتهم واعتقد انه هم معرضين لانهم يفتشوا وما الى ذلك ، وبالتالي يكفى كسلط انه تعود الى المؤسسة الاموال التي اخذها بغير حق .

السيدة انعام المفتي

الحقيقة ان الفائدة لها وجهان ، ضابط من ناحية ومن ناحية اخرى لا يجوز ان تقلل من الفائدة التي تجنيها المؤسسة للمصلحة العامة على حساب المصلحة الفردية لان هذه النقود لو بقيت في المؤسسة ، المؤسسة عندها مشاريع تستغل فيها الاموال المتوفرة لديها وتجني عليها فائدة لمصلحة المجموع . للحق المصلحة العامة ان الاموال التي خرجت من المؤسسة ولم يستند منها ان يدفع الذي اخذ هذه الاموال فائدة لمصلحة العامة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى لتقليل حدوث هذه الامور ومساعدة العامل على ارسال المعلومات انا انني على رأي الاستاذ طاهر بان يطلب من المؤسسة توزيع استبيانات لحصول على التعميوض .

السيد محمود الشريف

شكرا دولة الرئيس ، بعض الاخوان اعطوا الموضوع ابعادا اخلاقية وسلوكية وهي في الحقيقة ليست كذلك ، نحن هنا نحاول ان نضع تشريعات محكمة لا تحكم على نوايا الناس وعلى مناهجهم السلوكية . لا يمكن ان يترك هذا الامر المؤسسة تنشأ الفسار مستقبل وحياة مجموعات كبيرة من ابناء هذا البلد ، لا يمكن ان يترك تحديد الحقوق فيها لافلاك الناس مع الاحترام لافلاك الطبقة العاملة وجيب مع الفئات التي تستفيد من احكام هذا القانون . في تصوري المتواضع انه سيكون من مسؤولية المؤسسة ان تضع النظم والوسائل الكفيلة بالتحري المنظم الدوري لاي تغيرات تقع في الظروف الماشية للمستفيدين هذا الموضوع ، وهذا واجبه الاساسي لحماية اموالها وحماية حقوق المستفيدين منه . بعد ذلك اذا ثبت من خلال الاستبارات الدورية التي يبين على المستفيدين ان يملوها بصورة منتظمة ومحكمة وشاملة وتصيلية . لذا ثبت ان العامل او الموظف او المستفيد ايا كان قد املى هذه الاستبارات بطريقة تقصد تزيف المعلومات واستفاد بطريقة غير مشروعة من غلة موظف المؤسسة يبينني عليه ان يدفع الفائدة ، واكاد انقول يبينني ان تطالبه بد القانون ، لما اذا كان ثبت للمؤسسة

هكذا من المأمول

ان المعلومات التي زودت بها نجت عن خطأ أو عن جهل ولم يتوفر فيها سوء النية أو القصد فلا أرى أنه يفرض في هذه الحالة استرداد المبالغ مع الفائدة ويكتفى باستردادها بحسب ، وشكرا سيدي .

دولة رئيس المجلس

يعني أصبح الأمر واضح - هل من الضروري وضع هذا القيد كرادع وزاجر وضابط للأموال مع إضافة تنظيم البيانات والاستقينات للمعامل بالوسائل التي تضعها المؤسسة ؟ في تعديل كلي للبادءة . في حكمي بشرورة توضيح وتعديل المسادة .

السيد احمد الطراونة

يا سيدي المادة كلها من حيث المبدأ ونسي الدرجة الأولى هي الفائدة - فأرجو أن يتسرع مبدأ الفائدة أنه موجود والا غير موجود كان هناك إجراء ونفي عليه ببقاء النسبة ٩٪ .

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ان نقول : وللمؤسسة ان تضيف اليها فائدة سنوية مقدارها ٩٪ . وللمؤسسة ، يعني انا يجاوب الاخوان الي اقتربوا سوء النية او بدون سوء نية . ولذلك احسن ان نترك عقوبة لسوء النية ونعني من لم يكن سيء النية وكذلك نترك المؤسسة ، بدل ان نقول (مضاعفا اليها فائدة سنوية مقدارها) يعني بحكم القانون مضاعفا اليها نقول وللمؤسسة ان تضيف اليها فائدة سنوية مقدارها ٩٪ .

السيد احمد الطراونة

يا سيدي النص الي الان هو للمؤسسة الى يتخطه . لكن في سؤال ، لو سرق واحد مصاري سرقة ورجعنا منه بترجمين بدون فائدة ، يعني وهو مجني وسارق ولمس وحكوم من المحكية ويرجعهم منه بدون فائدة . فهذا انسان اخطا في تقديم البيانات ، وبعدين مثل ما تفضل الأخ محبوب وقال ، لا يكن وضع خد فاصل بين سوء النية وحسن النية في هذه المعاملة ، الاصل براءة النية ، الاصل المعاملة التي ان يثبت العكس لذلك أرجو ان يمتنع على الاقتراح ببقاء ٩٪ او تنطبا .

دولة رئيس المجلس

وليد بك عصفور .
السيد وليد عصفور

الواقع عندما بحثنا ما يشبه هذه المادفة زاوية أخرى بها يتعلق بصاحب العمل ، وضعنا عليه غرامة ١٢٪ الحقيقة انه وضع صاحب العمل يشابه وضع العامل باصول الفطسح (القضاء) فانا اجد ان وجود الـ ٩٪ ووجود هذه المادة شيء ضروري حتى يكون هناك تنظيم ويكون هناك ربط وخط لشؤون هذه المؤسسة ولا لن يكون هناك ما يمنع اي انسان بـ ان يستغل اي خطأ يقع في المؤسسة دون ان يعود الى المؤسسة وغيره عن الخطا بالسرعة وقت ممكن فانا اجد ان بنقطة المادة كما هي واقترح التصويت على ذلك .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على الغاء الفائدة الـ ٩٪ من المجلس؟

الامين العام

السيد عنان بيبون
الوائقون ١٣ .

دولة رئيس المجلس

سقط الاقتراح بتبقى المادة كما هي .

السيد علي البشير

المقرر

المدة (٦١) في حالة اعتبار المؤمن عليه . .

السيد طاهر حكمت

دولة الرئيس ، حرصا على تقاليد المجلس واصول الاجراءات فيه ، أرجو ان ابين انه كان هناك اكثر من اقتراح واحد ، اقتراح باسقاط الفائدة ، وقد سقط هذا الاقتراح، وكان هناك اقتراح آخر بتعليق الفائدة على سوء النية على ان تكون وسيلة استيعاب سوء النية هو الصدق في ملء الاستمارة أولا ، فابن صار بمصر هذا الاقتراح ؟ وهل يجوز ان نغز الى المادة التالية دون ان نبحث في هذا الاقتراح، خاصة وانه قد اقترح مني ابتداء واؤيد من الحاج ممدوح الصرايرة والاستاذ محمود الشريف والخرين ، فأرجو البحث بموضوع هذا الاقتراح المعدل .

دولة رئيس المجلس

بنقطة قانونيين في هذه النقطة .

السيد احمد الطراونة

الاخ يقول انه اذا ثبت سوء النية بتسحق البسدة .

دولة رئيس المجلس

لا ، هو قصده ان ياتي تعديل لتوضيح انه بسوء نية تبقى الـ ٩٪ .

السيد احمد الطراونة

نعم هذا رأي المجلس اذا صوت المجلس على انه لا تستحق الـ ٩٪ الا في حالة سوء النية فلأري للمجلس ، من ناحية قانونية يطرح المجلس والقرار للمجلس .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على ان يضاف الى المادة تحديد معنى سوء النية من اجل ان تقع عقوبة الـ ٩٪ من يوافق على ذلك ؟

السيدة انعام المفتي

تفنية سوء النية لم تبحث .

دولة رئيس المجلس

ما بك سوء النية انت .

السيدة انعام المفتي

لا ، خلتنا نكون في مجال التعليق عليها .

دولة رئيس الوزراء

الواقع من ناحية سوء النية ظهرت الان ، يعني عفوا ظهورنا صائرة للخلف ما شغناش من شي وصوت على الاقتراح ، نحنا سمعنا فيه اقتراح وفتى عليه ثم صوت عليه ، انكلم اننا من ناحية النظم ان شاء الله يقره المجلس بسرعة لتتقدم فيه ، فهذا ما سمعناه لماذا كان هناك اقتراح مودة عن التصويت الذي حصل لعنف من المفروض ان نبحث ما هو سوء النية وكيف يمكن اثبات سوء النية وهل ندخل في موضوع اثبات سوء النية ؟

دولة رئيس المجلس

الفائدة اقترها المجلس ، اننا هناك توضيح

دولة رئيس الوزراء

لهذا ما مضت ، الفائدة اقترها المجلس على انه الان في اقتراح ان تربط بسوء النية

هذا الاقتراح اتي متأخر حسب علمنا ، من الصف الاول نحنا طبعنا ، المفروض والصحيح ان السكرتارية او رئاسة المجلس تعلن ان هذا الاقتراح نفي عليه ، حتى تكون في الصورة للنقاش ، نحن في الصف الاول ما عندنا خبر بان هناك اقتراح من هذا النوع ونفي عليه .

دولة رئيس المجلس

الحاج ممدوح فتى عليه . . نعم طاهر بك تفضل .

السيد طاهر حكمت

يا سيدي في الواقع ، الاقتراح نفي عليه مبكرا وقبل ان يطرح الاقتراح الاخير للتصويت، واما فيما يتعلق بسوء النية فنحن لا نترك اقتراحا الموضوع سائيا ولا نتركه لتقدير أي جهة وانما نقول ان الفائدة تستحق في حالة تقديم العامل بيانات او اجابات غير صحيحة على البيانات او الاستبيانات التي تطلبها منه المؤسسة فقط بهذا المعنى ، واطلب تعديل المادة على هذا الاساس .

السيد سلمان القضاء

يا سيدي . يجب ان يصوت على الاقتراحات الا انه ما دام المجلس اتخذ قرار في قبول المادة كما هي ، مطرح اي اقتراح الان هو بالطلب الى المجلس .

السيد امين شقم

لم يصوت على المادة كما هي ، وانما اعتبر سقوط الاقتراح الاول وكأنه تصويت طبيعي، وهذا يعيدنا الى الكلام الذي كان قد اشار اليه الدكتور خليل السالم من اهمية تسجيل من يعلن تأييده ومن يعلن معارضته ومن يمتنع عن التصويت في كل قرار .

السيد عبد الله الريماوي

يا سيدي المجلس لم يقرر اطلاقا قبول المادة كما هي او قبولها بدون اي تحفظات . المجلس اسقط تعديله ، التعديل ملخصه استعاط الـ ٩٪ . سقوط هذا التعديل لا يعني انوماتيكيا ان المادة مثل ما هي باقية ، لذلك اقتراح الاخ بحكمت والنية عليه والتصويت عليه امر قانوني ونظامي وليس ثمة اي مجال للاعتراض عليه .

هكذا من الأفضل

دولة رئيس المجلس
يطرح اقتراح الاسماء طاهر حكمت بربط موضوع سوء النية والاستبيانات وتقديم الاشياء من يفتي على اقتراح طاهر حكمت .

السيد احمد الطراونة
بدنا الاخ طاهر يحدد اقتراحه ، دولتك بتقول انه عن سوء النية والاخ طاهر بيتقول موضوع ثان . نخليه يحدد بالضبط ما هي اقتراحاته .

دولة رئيس المجلس
طاهر بك ، شو اقتراحك ؟ ال ٩٠ باقية بالمادة .

السيد طاهر حكمت
يا سيدي الاقتراح هو تعليق نرض استحقاق ال ٩٠ كغرامة عن تقديم العامل لاي بيانات كاذبة او مخالفة للوائح تندها . تطلب منه المؤسسة ابداءها .

دولة رئيس المجلس
كيف تصاغ المادة .

دولة رئيس الوزراء
تقديم او الامتناع عن تقديم هذه البيانات يعني اذا كان العامل مطلوب منه في حالة وفاة احد لديه ان يقدم بيان وامتنع عنه ، مش في حالة الطلب - اقصد الامتناع - وكذلك المستحقين بالنسبة ، يعني تكون المادة للمستحقين والعامل والمستحقين مش فقط والعامل

دولة رئيس المجلس
العامل والمستحقين - طاهر بك .

السيد طاهر حكمت
بهذا النص تكون المادة معقدة يعني ؟

دولة رئيس المجلس
التعديل الذي يضمن هذا الاحتراز لضمان العدالة .

السيد طاهر حكمت
يا سيدي يضاف الى نهاية المادة (٦٠) ولذلك اذا قدم العامل ، اذا قدم المستحق بيانات غير صحيحة طلبت منه من المؤسسة (المستحق او العامل) او امتنع عن تقديمها .

السيد احمد الطراونة
ما يعرف اذا يوافقتي الاخ طاهر على انه وارادة في هذا القانون ، وفي جميع الاحوال تسترد جميع المبالغ التي حصل عليها اي مستحق من المؤسسة دون وجه حق ، كلمة (دون وجه حق) معناها بنميتها اوراق غير صحيحة او لم تقدم ، يعني كلمة (دون وجه حق) تعطي المعنى الذي يريد الاخ طاهر .

السيد طاهر حكمت
لا يا سيدي ، الموضوع مختلف تماما ياسيدي ، .

السيد احمد الطراونة
يعني كلمة دون وجه حق شو معناها ؟

دولة رئيس المجلس
يعني اخذها بالملأ .

السيد طاهر حكمت
يا سيدي لا اعتقد ان (دون وجه حق) تفي بالمقصود وارجو ان يصار الى التصويت على المادة بالتعديل الذي اجريناه .

دولة رئيس المجلس
لا يا طاهر بك ، نحن نريد ان نصل للمعنى الجامع المانع لهذا الالتباس ، يعني ليس القضية التصريح لانه هذا الاقتراح ماثي او مش ماثي يعني الموضوع ان نصل لصيغة اذا طرحت واخذنا بها تزيل اي التباس .

السيد طاهر حكمت
يا سيدي هناك حالتين ، حالة يسترد فيها المبلغ المدفوع دون وجه حق دون فوائد، وهناك حالة اخرى يسترد فيها المبلغ مع الفوائد، ونحن بصدد البحث من (كلمة دون وجه حق) وحدها لا تفي بالموضوع ولا بد من الايضاح الذي اشرت عليه في نهاية هذه المادة .

السيدة انعام الفتي
الفرق دولة الرئيس بالمادة كمالا وردت الان وبين اقتراح السيد طاهر ان المادة هنا لا تلزم المؤسسة باصدار بيانات دورية تطلب فيها معلومات وانما تترك شان اخبار المؤسسة

دولة رئيس الوزراء
صح توفي احدهم ما هو تقاعده ؟ التقاعد عندنا بالدولة حوالي ١٠ ملايين دينار الى ١٢ مليون دينار . اما يوم بدا التقاعد يمكن كان نصف مليون .

السيد احمد الطراونة
لا يادولة الرئيس ، يعني القصد هنا عندما يريد شخص ان يطلب حالته على التقاعد او يستحق التقاعد ان يقدم هذه الوثائق اه شو لمصاد .

دولة رئيس المجلس
عفوا معالي ابو عمام
السيد عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحة

يا سيدي اذا سمحت لي اولا هذا لا يتعلق بالعامل لوحده الا في حالة حياته وهو بعده استحقاقه لراتب التقاعد هو اثناء حياته ، اي تغير يتم انه استخدم في عمل اخر او لم يستخدم هذه فقط الحالة الوحيدة التي ينسب علينا . لكن المشكلة هي مشكلة مع مستحقه ، مستحقه الابناء عند بلوغهم سن الثانية عشرة ، الابنة الغير المتزوجة اذا تزوجت يعني يتسحبوا نصيبهم بيان كل سنة (هل تزوجت ام لا يا سيدي ؟ الابنة هل بلغت الثانية عشرة ام لا هل طلقت ؟) تعود مرة اخرى ، كل راس سنة الي بتلاحظه ٣٠٠ الف عامل ، بعد فترة رح تلاقي عدد المتقاعدين ٣٠ الف في ٦ = ١٨٠ الف انسان بتصدر لهم بيان سنوي كل واحد على عنوانه وتدخل وزير المواصلات والبريد وتغلب الاجيزة من اجل ان توصل كل واحد حتى يجاوبك انه انا والله تزوجت وطلقت ليمود الي هذا الحق انا ما زلت ادرس بالجامعة ولم احصل على البكالوريوس هذه القصة تتعلق بالمستحقين اكثر منها بالعامة .

دولة رئيس المجلس
ابو هشام .

السيد احمد الطراونة
انا مع معالي الاخ في الموضوع هذا الى انه مش وظيفة المؤسسة هي الي تطلب البيانات من يحدث عنده التغير هو المكلف بوضع هذه

من التغيرات التي تحدث للعامل بعد شهرين من حدوث التغيرات . غاذا اردنا الاخذ باقتراح الاخ طاهر : انه اذا اجاب على الاستبيانات اجابة غير صحيحة او امتنع عنها . اصبح من اللازم ان تصدر المؤسسة استبيانات دورية وهذا يلغي قضية الاعلام (الاعلان) بعد شهرين حدوث التغير والعرف الجاري في المؤسسات من هذا النوع انها تصدر استبيانات مرة كل علم او مرة كل ستة اشهر ، اما اذا ارادت ان تاخذ باقتراح الاستاذ طاهر معنى هذا ان الاستبيانات يجب ان تصدر كل شهر وانا اري ان الطلب من المؤسسة اصدار استبيانات وارد وان تلغي قضية الشهر هذه كل ستة اشهر مثلا افضل .

دولة رئيس المجلس
يعني وذلك اذا قدم المستحق او العامل بيانات غير صحيحة طلبت منه المؤسسة او امتنع عن تقديمها . موضوع الشهر شو بيصير فيه دولة الرئيس ؟

دولة رئيس الوزراء
دولة الرئيس ، المؤسسة لا تستطيع ان توزع بيانات على ثلاثمائة الف عامل (٣٠٠.٠٠٠) كل شهر مرة هذه تغيرات يومية ، الوفاة والولادة والانتقال بمعنى اخر يتولى العامل ويخلف ورائه خمسة ، ستة ، سبعة مستحقين ورثة ، المؤسسة لا تعرف من هم واين هم لتوزع عليهم بيانات واشغل جهاز اداري طويلا عريض . عندما يحدث اي تغير عليه نحن اخذناها بشكل عكسي ، يعني لا نريد ان نجتمع الاموال من هؤلاء العمال لنوظف فيها عشرات الالاف من العمال لنضبط البيانات والاستبيانات لانه تصبح المؤسسة باكل اموالها . . .

دولة رئيس المجلس
... ابو هشام .

السيد احمد الطراونة
... المقصود بالمادة (٦٠) هو استحقاق راتب الشيخوخة والاعتلال والوفاة ، يعني ممكن يحدث معنا في الشهر ٢٠ حادثة يعني القصة ليست قصة رواتب الموظفين . . .

هكذا من الأهل

البيانات لكن هذا الحكم يمكن نضمه بالانظمة التي تنفذ فيها احكام هذا القانون او التعليمات انه النموذج بدهم يحطوا نموذج للورقة ويجيء ياخذها هو يعني ليست المؤسسة هي المكلفة بان تنال التغيرات التي تحصل عند كل متقاعد او مستحق . انما هو واجبه عندها يحصل عنده هذا التغير ان يقدمه الى المؤسسة .

دولة رئيس المجلس
سلمان بك .

السيد سلمان القضاء
الاصل ان العامل او صاحب الحق هو الذي يتابع من اجل حقه - اقترح بقاء النص كما هو .

السيد احمد الطراونة
سؤال لمعالي الاخ . اذا قلنا مع ايمانسي بانه هذا واجب الشخص الذي يستحق التقاعد انه يتقدم هو لكن لو فرضنا انه ما تقدم المؤسسة بدعا فترط باهوالها . يعني عن طريق المحنة حتى يبينها انها سمعت ان فلان ابنه تزوجت او وجد عمل بدنا وثيقة الطرفين ان يكون في التام الذي سيصدر بناء على هذا القانون ويجب على العامل انه يتقدم بالمعاملات ويجب ان يكون عنده رقابة من نفس المؤسسة وان نفتش على اموالها حتى لا تضع ، يعني ليس فقط على جهة واحدة بل على الجهتين ، لا ان يترك للصدفة فيجب ان يضمن النظام او التعليمات واجبات على العامل الذي حصل عنده التغير واجبات على المؤسسة ان تفتش على اموالها حتى تصون هذه الاموال .

دولة رئيس المجلس
السيدة انعام

السيدة انعام المفتي

يا سيدي ترك الامر للعامل ان يبلغ نسيكون هناك الان عديدة جدا لا يبلغ عنها في حينها مما يجعل العمل داخل المؤسسة صعبا جدا . قضية ان تصدر المؤسسة مرة كل عام ورقة يعينها العامل عن حالته المعاشية تتضمن جميع النقاط التي تريدها المؤسسة امر لا بد منه . قضية توزيع البريد ، سيكون عمل البريد اكثر عندها كل دقيقة كل عامل

يقدم ورقة الخ ، بعد ذلك يبدأ متابعة المواضيع فمن ناحية ادارة وتنظيم ارى انه يجب ان تقوم المؤسسة بعمل استبيان توزعه مرة في السنة على الاقل حتى تضبط عملية الحصول على المعلومات اما ان تتركه للعامل فمنسجد ان الاموال الكثيرة تبقى معلقة بعد ذلك تدخل في قضايا ومحاسبات وجمع اموال فيجب ان نسبق الاحداث .

دولة رئيس المجلس

شكرا . معالي عبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

انا الى شايه انه احنا يعني نقصور مؤسسة حددنا مجلس ادارتها من حوالي اثن ٦ أشخاص او ٨ من كبار الموظفين وحددنا ٤ منهم من اصحاب الاعمال . وحددنا ٤ من العمال وقاعدتين نقاش لنا ساعة كيف هل المؤسسة قبل ما تدفع للمستحق تتأكد انسه مستحق . وفي رأيي من معاني الاحترام لهذه المؤسسة المستقبلية ان تترك لها تضع الاستبيانات وتضع الاوراق بحيث لما يريد واحد يقبض يوقع على استبيان معين ، ولذلك الاصرار على انه لازم نعط بهذه المادة هذه الامور ، انا برأيي اصرار على تفاصيل ما هيش وارده بعد . يكفى ان نتول في المادة (١٠) ، واحدة على ك مستحق ان يعيى جميع الاستبيانات ، انا عم بقتراح اقتراح ، المادة (٦٠) - على كل مستحق ان يعيى جميع الاستبيانات التي تطلب المؤسسة منه استبياناتها ذات العلاقة باستحقاقه .

بـ اذا ظهر وجود اي تزوير او خطأ بسوء نية في تعبئة هذه الاستبيانات ، فيغير المستحق بالاضافة الى استرداد المبالغ التي قبضها بشئ وجه حق ، غرامة مقدارها ٥ ٪ .

دولة رئيس المجلس

اقررونا الغرامة ، مادة ٩ ٪ اقروها المجلس .

السيد عبد الله الريماوي

... ما حدى اقروه ، ما حدى اقر الرقم يا دولة الرئيس ...

دولة رئيس المجلس

... اقر المجلس ٩ ٪ .

السيد عبد الله الريماوي

... طيب ٩ ٪ ١٩٠ ٪ فمقدارهما ٩ ٪ ، تصب كمادة سنوية من تاريخ الحصول على تلك المبالغ وحتى تاريخ ردها للمؤسسة مار فترتين فترة اولى بتحدد على العامل والمستحق وجوب ان يعيى ما يطلب منه . ٢ . اذا زور او اخطأ بسوء نية يدفع الغرامة والباني بتظلمه الهيئة .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

المنطلق الذي انطلق منه الاستاذ عبد الله في المادة اسف اقول غلط ، لان المادة لا تقول قبل استحقاق العامل . هو ينص باقتراحه قبل استحقاق العامل ، في فرق كبير جدا بين قبل استحقاق العامل وبين المستحق ، نحن بمصد المستحق الذي قدم بيانات كاملة وانتهى والنفس وقبض ، فصار تفرات طارئة على استحقاقه . حالة ولادة جديدة او ولد طلع تحت سن ال ١٨ ، زوجة مطلقة او تزوجت الشيخ . كما هو قانون التقاعد .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

السيد عبد الله الريماوي

انا بعمل اقتراح باسقاط كلمة عامل بمستحق واشر الى ان المستحق لما يجي يقبض هذا المستحق بده يعيى الطلب .

دولة رئيس المجلس

جودت بك

السيد جودت السبول

يا سيدي مع تقديري لوجهات نظر الداعمين الى تعديل النص المقترح ، فائني اعتقد ان النص بصيغته الزاخرة واف وكاف وهو يحقق الغرض المستهدف والرجو من اراده ولذلك فائني اقترح التصويت على المادة كما وردت بنصها المقترح .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

طبعا انا مع الاستاذ طاهر حكيت . سبق وان قلت انه بيقبض المادة (٧٦) اقترحت قبل اقتراح الاخ عبد الله وليزيل هذا الغبن .

دولة رئيس المجلس

اولا المادة كما هي بالنسبة للمادة اشرت يبقى المادة بصيغتها الحالية بيقترح عبد الله بك وعدد من الزملاء اخل تعديل عليها ليزيل هذا الغبن الذي يمتن ان يحصل . من يؤيد اقتراح عبد الله بك و طاهر بك ؟ من يؤيده؟ لم ينجح الاقتراح وبقيت المادة كما هي ، يعني بقيت المادة كما هي . . . اقروها المجلس - دولة الرئيس .



دولة رئيس الوزراء

اريد ان اعود الى المادة التي اثارها الدكتور خليل والمادة مقتبسة من بعض القوانين في البلدان العربية أي الدخل عن عمل وليس الدخل بصورة مطلقة ، ولذلك اذا سمحوا ان تضاف بدل دخل آخر ، دخل عن عمل ، لانه في الحسابات

هكذا من الأشهر

دولة رئيس المجلس

شكراً عبد الله بك .

السيد عبد الله الريماوي

انا فهمت ان هذه المادة ستؤجل لكسي تعيد النظر الحكومة فيها ، لكن يبدو انها اعادت النظر فيها بسرعة وهذه السرعة طبعاً من دلائل الحساب السريع . الحقيقة هذه نقطة لا ينبغي ان يرمى في وجهنا في معرض تأييدها ما ورد في القانون المصري أو أي قانون آخر . القانون المصري في هذه النقطة ما هو أشد ثمة القوانين . وفي الوقت نفسه تأتي بالقانون المصري تأخذ هذه النقطة وقد لا تأخذ تقاطع مغايرة . ولذلك هذه المقارنة أرجو من المجلس ان يعبرها وكأنها لم تكن . يعني نقطة تأشير ناتج للجهر . في تشطين موضوعيات وبمعالجهم مع بعض بدون رأي معارض وما إلى ذلك . اختيار راتب العمل يشير لترمان المعامل من راتب التقاعد فعلاً فيه محظورين . المحظور الاول انه يشجع على عدم العمل ، ما هو حتى يستحق راتب تقاعد يجب ان يخدم ١٥ سنة على بعض وفي مؤسسة تابعة للتأمين معناه لا يزال ضمن اطار القانون . فإذا الحقيقة الإصرار على هذه النقطة فيه نوع من كبح عمل المعامل بعد سن معين .

٢ - لا يجوز التفريق بين دخل من العمل وبين دخل من غير العمل . هذا التفريق ينصب فقط على الناس إلى دخولهم من عملهم وهذا غير عادل . ولذلك انا يعني بتأجيل نسقط هذه المادة .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس ما دام طلبتوا تأجيلها مع المواد الأخرى شرف . . .

دولة رئيس الوزراء

في نقطة يجب ان اوضحها ، في وزارة العمل لا ندعي لنا الخبرة في موضوع الضمان الاجتماعي فهو موضوع جديد علينا ، لذلك استقدمنا خبراء من الخارج وعرضوا علينا خبرتهم بهذا الموضوع واساساً الحسابات محاسبات بخبرة اجنبية عربية طبعاً ، لكن احب ان اذكر في المادة (٥٧) . نحن طبعاً بسرعة طالعنا ، طالعنا من

اذا بدنا نطلق موضوع الدخل بان لا يكون هنالك دخل على الاطلاق حتى من عمل ، معناه بالفعل شغلنا مثل ما يقولوا مؤسسة مغلفة من بدايتها ، لانه في حساباتنا عندما يكون هنالك دخل وجدنا لأي عامل يصل في بعض الاحيان إلى ٣٠٠ دينار و ٤٠٠ دينار معناه تعويضاته تبلغ ٣٠ و ٢٥ ألف دينار . فلذلك حدد في القانون المصري مثلاً عن أي عمل هذا القانون المصري اذا استخدم في أي عمل .

دولة رئيس المجلس

الحاج بدير . عم يرجع لـ ٥٩ صدر المادة التي طلب تأجيلها .

السيد محمد علي بدير

عن المادة (٥٦) صدر المادة التي طلبت دولة الرئيس تأجيلها الحقيقة انا بتقول ما نخط أي عمل على اعتبار ما يلي : نحن يجب ان لا تشجع الناس على الكسل . واحد استحق راتب التقاعد وراح عمل في عمل ثان لا يجوز ان نقول له ، بنبتمك عندئذ يروح ويتكاسل ويبطل يعمل خليه يعمل يا سيدي وينتج ويفيد ويستفيد .

دولة رئيس المجلس

يا حج اذا عمل المعامل المنتظم في مؤسسة هو لا يأخذ عملين في ان واحد .

السيد محمد علي بدير

سيدي انت متعته اذا عمل بمؤسسة نعليه ان يدفع ثابته ، لكنه اذا راح عمل بجريدة يساوي مقالته ، راح عمل كخبير .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس دولة رئيس الوزراء

عندما امرت بالجمع بين العمل والراتب معناه انا اشجع المعامل بان ينتقل من محل إلى آخر . اخذ راتبه التقاعدي لا يجوز ان يجمع بين الراتبين ليستمر ، اما اذا كان لا يريد ان يستمر معناه سينقطع ويأخذ الراتب وانتهى وينتقل له حاجة وعلى كل واحد يدفع له ويصير تنقلات . هذا طبعاً امر وزارة العمل من الآن تشكو من هذه الناحية . هي تثبت المعامل في الاستقرار وكلما خدم أكثر وكلما كان سنوات أكثر ، راتبه التقاعدي طبعاً يزداد فلذلك من مصلحة ان يبقى في مؤسسته .

دولة رئيس المجلس

مضبوط . الحقيقة صارت واضحة يعني اريد ان أرى الاتجاه الذي يؤيد ذلك دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

انا اعود واكرر المادة (٥٧) التي اقترت نحن نناقش موضوع اقتره المجلس المسادة (٥٧) تقول « يوقف صرف الراتب » انتهت يوقف ، لا يجوز الجمع ، فانت المادة يعني نحننا إلى اجلناها واطلعنا عليها ادتبنسجة مع ما اقر من المجلس يعني الآن اذا بدى أرجع وافتش واتول اجمع الراتبين معناه بدى أرجع واصوت على شيء صوتوا عليه وهي المسادة (٥٧) اقترت « يوقف صرف الراتب إلى أي مستحق اذا استخدم في عمل وكان دخله منه يعادل ذلك الراتب أو يزيد عليه » يوقف، القانون قبل وقال الاخوان ان يكون منسجم مع نفسه مش ماله يوقف ومادة هنا لا يوقف .

دولة رئيس المجلس

لا شك ، هي قضية الدخل ان يبدل بأي عمل آخر مشمول بقانون التأمينات .

دولة رئيس الوزراء

ما في مانع طبعاً ، هذا المقصود ، اجر يعني كلمة اجر ، يعني الاجر يكون اجره .

دولة رئيس المجلس

تكون أي اجر آخر . عبد المجيد بك حجازي لا المادة (٥٧) اقترت المادة (٥٩) دولة الرئيس طلب تأجيل البحث في كلمة « وأي دخل آخر » ، الان دولة الرئيس بعد ان تور في هذه القضية احب ان يحدد موضوع الدخل الآخر هو اجر من عمل مشمول بقانون التأمين ، طبعاً لما اثارها دولة الرئيس فهي مطروحة للنقاش، هل الكلية هذه ، عبد الله بك .

السيد عبد الله الريماوي

انا لما طلبت انه ما بدنا نعيد النظر في المادة (٥٩) ليشفي ان نعيد النظر في المادة (٥٧) . .

القانون المصري ومن التقدير في الحساب الاكثاري . فهذه المادة وجدناها ايضاً تنسجم مع المادة (٥٧) التي اقترها المجلس وانتهت . (٥٧) بتقول : يوقف صرف الراتب إلى أي مستحق اذا استخدم في عمل وكان دخله منه يعادل ذلك الراتب ، فهي في انسجام بين ما اقر في المجلس وبين هذه المادة ، يعني ما جنبنا شيء جديد .

دولة رئيس المجلس

نعم يا سيدي . الدكتور خليل .

الدكتور خليل السالم

سيدي الرئيس ، انا كنت سائس إلى نفس المادة اختلافاً مع الاخ عبد الله بك ، لانه حتى في قوانين البلد لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد وراتب أي وظيفة أخرى . وعندمنا يكون المستخدم متقاعداً ثم ينتمي إلى عمل جديد عندئذ يصبح مشتركاً في التأمينات وبموجب متقاعد في نفس الوقت وهذا غير معقول، ولذلك انا أريد ان تبقى المادة كما هي ولا اظن ان الكلام عن الدخل من العمل سيزيد من حاسة المعامل أو لا يزيد شيء له اثر في هذه النقطة بالذات هو انسجام التشريع مع نفسه وهو الانسجام مع الواقع والحياة وشكراً .

دولة رئيس المجلس

شكراً . الحاج بدير .

السيد محمد علي بدير

ياسيدي ، الحقيقة ما تفضلوا به الاخوان وبالاخص خليل بك انه لا يجمع بين راتب التقاعد وأي عمل آخر وأي وظيفة بالدولة ، لكن لا نقدر ان ننسى ان كل المتقاعدين أو أكثرهم يعملون في مؤسسات خارج الدولة ويتقاضون تقاعدهم بالإضافة إلى رواتبهم الجديدة فكيف نسيغ ل هؤلاء ما لا يفسدهم للآخرين .

دولة رئيس المجلس

جنود بك السيد جودت السبويل يا سيدي على الاقل ان يضاف (وأي دخل من عمل مشمول بالضمان) ، فليس من المعقول ان نحرّم متقاعد من ان يتقاضى دخلاً من عمله في مكان أخيه ، (وأي دخل مشمول بالضمان) .

هكذا من الأصيل

دولة رئيس المجلس

... هذه المادة أجل البث فيها . .

السيد عبد الله الريماوي

... عفوا ، دولة الرئيس ، هذه ضبوط المجلس موجودة ، عند ما بحثنا المادة (٥٩) قلت أن هذا بالضرورة سيعدنا إلى المادة (٥٧) والمجلس استجابا مع ربط المادتين كان اتجاهه كذلك ، على أي الأحوال هذا المجلس يملك إذا اقتنع أن مادة وافق عليها والمصلحة توجب أن يعيد النظر فيها فلا ينبغي أن يقيد المجلس في سلاسل تجاه مادة منذ ساعة وهو يبحث فيها ولها حقيقة أثر فعلي اجتماعي . المجلس لما يعالج هذه المواد ويصير كل هذا الشقاق والنقاش ليس رغبة في النقاش فقط بل لأن هناك اتجاهات متعددة في النظر للامور من زوايتها الاجتماعية . المادة (٥٧) ووفق عليها وهي تتعارض مع نص المادة (٥٩) إذا عدل فتعدل تبعاً لها . ولا يرمى في وجهنا أنه هذه اقربناها ولأنه اقربناها لازم نقر المادة الأخرى بدون تعليق

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك ، لا يمتنع على المجلس بعد اقرار المشروع مادة مادة ، عندما يأتي لقراره بمجموعه أن يكون له رأي في أي مادة ، ولكن الفراغ من الـ (٥٩) بالشئ الذي يطرح ويناقش فيه ، سريشدنا في المستقبل للمواد الأخرى .

السيد عبد الله الريماوي

المادة (٥٧) ننسها ، في هذه الجلسة الان اذا صلحنا (٥٩) كي لا تكون متناقضين ومنسجيين مع المصلحة الاجتماعية بنصلح (٥٧) ايضا .

دولة رئيس المجلس

البث في (٥٩) . ابو هشام .

السيد احمد الطراونة

في الفترة هذه ، واي دخل آخر ، بين راتب التنازل أو راتب الاعتلال واي اجر آخر من عمل تطبق عليه احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

وهو هذا المقصود . سلمان بك .

السيد سلمان القضاة

يا سيدي المادة (٢) نتعلق بها بتقول « واي اجر آخر » .

دولة رئيس المجلس

نفس الشئ . الدكتور خليل

الدكتور خليل السالم

انا موافق مع سلمان بك

دولة رئيس المجلس

المجلس موافق على هذا التعديل (واي اجر آخر) فهو بقتك الاجر معرف بالمادة (٢) .

السيد عبد الله الريماوي

اي اجر آخر تفتح اباننا تفسير طويل عريض ونحن في المحاكم نأهين ما تعني ، لماذا نتجنب المبررات الدقيقة .

دولة رئيس المجلس

بدنا التحديد والدقة .

بدنا اقتراح السبول .

السيد جودت السبول

(واي دخل من عمل مشمول بالضممان الاجتماعي) .

السيد عبد الله الريماوي

(واي دخل من عمل مشمول بالضممان الاجتماعي) .

السيد جودت سبول

الاستاذ سلمان بقودنا في الواقع التالي: مجلس الوزراء له الصلاحية والحق في ان يحدد المؤسسات التي ينطبق عليها هذا القانون ، ولنفرض ان متقاعد تقاعد من عمل في مؤسسة مشمولة ، وعمل في مؤسسة أخرى غير مشمولة واحالته هي على قانون العمل . احالة . . . ابوهائي . . . على قانون العمل ، في الحالة هذه يحدث الالتباس ، مشمول بنظام الضمان الاجتماعي .

دولة رئيس المجلس

اي دخل من عمل مشمول باحكام هذا القانون .

السيد احمد الطراونة

واي اجر عمل مشمول باحكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

اكتب يا عدنان بك (واي اجر من عمل مشمول بهذا القانون) .

السيد عبد الله الريماوي

كلية اجر تصح لما يكون الي بده يتبض العامل بينما المادة تتعلق بكل المستحقين ، المستحق غير العامل يكون يوخذ دخل مش اجره . بس

عدنان بعيون

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

تعريف
١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظمو الضبط السادة نظير عطيات ، نصري الشمايلة وموفق العجلوني .
٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا الممدد وتدقيقه في المطبعة : منظم الضبط السيد موفق العجلوني ومأمور المجلة السيد اكرم خريسات .

هكذا من الأهل